مدخل
لاقتصاد المؤسسة

An Introduction to Enterprise Economy



الدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي - الجزائر

— 2020 —

مدخل لاقتصاد المؤسسة
الدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني

مدخل لاقتصاد المؤسسة

الدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني



الدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني

- متخصص في التحليل الاقتصادي؛ الاقتصاد الإسلامي؛ إدارة الأعمال.
- حاصل على: ليسانس علوم تجارية؛ إدارة أعمال؛ المعهد الوطني للتجارة INC؛ 2000/ ماجستير علوم الاقتصادية؛ تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2004
- دكتوراه علوم؛ تحليل اقتصادي. بتأطير مشترك: جامعة الجزائر؛ والأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA) بكوالالمبور ماليزيا 2014م.

البريد الإلكتروني: mehirig-faouzi@univ-eloued. dz | faouzihidaya@gmail. com

لماذا هذا الكتاب؟

كما أن الخلية الحية في جسم الإنسان أساسيةٌ، وبحياتها وسلامتها يحيا الجسم وينمو سليما معافى؛ فإن المؤسسة الاقتصادية في هيكل النسيج الاقتصادي لبنة أساسية يتشكل منها الجهاز الإنتاجي والخدماتي.

وكلما كانت المؤسسة الاقتصادية مستقرة هيكليا وماليا وإداريا، وتحكمت بإتقان وجودة في وظائفها، وخاصة الوظيفة الإنتاجية؛ كلما أعطت المؤسسة قيمًا مضافة استراتيجية في إجمالي الناتج المحلي، ضمن الخطة العامة للاقتصاد الوطني.

وعليه فإن **اقتصاد المؤسسة** هو مدخل أساسي لمعرفة تقسيمات المؤسسة وخصائصها ووظائفها وأهدافها وأبعاد الاستدامة فيها...

ولذلك جاء هذا الكتاب...

ISBN:978-9931-625-73-5

9 789931 625735

مطبعة الرمال
ولاية الوادي ـ الجزائر
imprimerierimel39@gmail.com
032 14 93 39

مدخل لاقتصاد المؤسسة

الدكتور: فوزي محيريق بن الجيلاني

2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء...

في صغري حينما قُلت له متودّدا،

ماذا تحبُني أن أكونَ في مستقبل الأيام يا بابا؟

قال لي (دون أن يتردد):

تحفظُ كتاب الله،

وتعملُ معلما...

عليك رحمة الله يا أبي العزيز

وجعل حبك لكتاب الله شافعا لك.

المقدمة:

تقديم:

يعالج الكتاب أهم ما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية من أنواع وخصائص ووظائف ومفاهيم أساسية في اقتصاديات المؤسسة، ويعد موضوع اقتصاد المؤسسة حقلا معرفيا أساسيا، للمهتمين (أكاديميين أو مهنيين أو طلبة)، الذين يودون التعمق في إدارة وتسيير المؤسسة، بحيث يمكن من خلال هذا الكتاب التعرف على كل المبادئ الأساسية للمؤسسة.

إن التحكم في مجال اقتصاد المؤسسة ضروري للانتقال لموضوعات تسيير وإدارة المؤسسة. وخاصة بالنسبة لطلبة الليسانس علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير.

وقد اعتمدت في توزيع موضوعات الكتاب البساطة والإيجاز ما استطعت من غير إخلال، متجنبا التفصيل والتفريع حتى تصل المعلومة بسهولة.

وقد تطرقت، في المحاور الأولى إلى: النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية، علم الاقتصاد واقتصاد المؤسسة، وماهية المؤسسة ثم تكون وتحول المؤسسة. وتقسيمات وأنواع المؤسسات والشركات من المؤسسة الصغيرة الناشئة، إلى الشركة العالمية الكبيرة.

لأخلص بعدها إلى أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية المتمثلة في: الوظيفة الإنتاجية وأبعادها في المؤسسة الاقتصادية، معرجا على الوظيفة التسييرية والمالية في المؤسسة الاقتصادية، ثم وظيفة إدارة الموارد البشرية، فالوظيفة التسويقية في المؤسسة، وصولا للوظائف الفرعية (العامة) للمؤسسة الاقتصادية.

وقد حاولت شرح العلاقة التي تجمع المؤسسة بمحيطها، المحيط الداخلي والخارجي القريب والبعيد، ومعرفة خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

ثم كيفية التفاعل الإيجابي للمؤسسة مع محيطها. خاتما الكتّاب بالحديث عن أبعاد الاستدامة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة من خلال وظائف المؤسسة الاقتصادية.

فما كان من توفيق من الله وحده، وما اعترى المخطوط من زلل فآمل أن أُوجّه إليه لأتداركه في لاحق الطبعات.

المؤلف: د/ فوزي محيريق بن الجيلاني

Faouzihidaya@gmail.com

المحور الأول:

النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية.

المحور الأول: النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية.

أولا- النظام الاقتصادي والمشكلة الاقتصادية:

1. المشكلة الاقتصادية:

تميز الموارد بالندرة أو المحدودية، كما تتصف حاجات المجتمع بأنها متجددة ومتعددة[1] ولامتناهية. ونستطيع القول بأن ندرة الموارد ومحدوديتها النسبية هي السبب الرئيس وراء ظهور علم الاقتصاد، أو بمعنى آخر هي السبب وراء وجود ما يسمى بـ "**المشكلة الاقتصادية**".

فلو كان بإمكان الإنسان توفير كل حاجاته ورغباته في الوقت والمكان والشكل المناسب؛ لربما لم يكن هناك حاجة لظهور الاقتصاد بتاتا. لأن الاقتصاد يهدف إلى إدارة المشكلة الاقتصادية؛ التي ترتكز على كيفية إدارة واستغلال الوارد محدودة نسبيا لإشباع الرغبات وحاجات متعددة بشكل دائم.

وتتركز المشكلة الاقتصادية على ثلاث مفاهيم أساسية ممثلة في:

- محدودية الموارد.
- تعدد الحاجات وتجددها.
- إدارة الحلول الممكنة للموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتنوعة والمتعددة وهو صميم عمل الاقتصاد.

ومن خلال ذلك عملت المجتمعات قديما وحديثا نحو السعي لتحقيق إشباع الحاجات المادية والمعنوية على حد سواء.

والمشكلة الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي هي أمر نسبي لا مطلق؛ فالمولى سبحانه وتعالى أصبغ علينا نعمه من النعم بما لا يحصى ولا يعد؛ إلا أن الإنسان مطلوب منه السعي والكد والاجتهاد، فالسمكة لن تقفز فوق قارب الصياد ما لم يسع ويوفر الأسباب.

والمشكلة الاقتصادية لا تنفك عن حياة الناس لسببين: الأول هو أن الإنسان في حياته الدنيا بين منحة ومحنة وكلاهما ابتلاء من الله سبحانه وتعالى. أما الثاني فوجود المشكلة الاقتصادية يبرز نقصان الدنيا وافتقار وحاجة المؤمن لربه.

2. تعريف النظام الاقتصادي: [2]

إن البحث في مسائل تجاوز المشكلة الاقتصادية وإيجاد الحلول لها، يحتاج إلى أفكار واتجاهات ونظريات وطرق تختلف من دولة إلى أخرى ومن فكر إلى آخر، وينطوي هذا المعنى على مفهوم ما يسمى بالنظام الاقتصادي، إذ أن هذا الأخير يمثل جملة من النظريات والأفكار والاتجاهات الاقتصادية التي تشكل النظام الاقتصادي.

ويعرف النظام الاقتصادي بأنه: "**مجموعة المبادئ** التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد ومؤسسات المجتمع والتي تحكم سلوكهم في ممارسة النشاط الاقتصادي وتحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظلّه إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها"[3].

ويتحدد أي نظام اقتصادي بأربع علائق أساسية بين[4]:

- المذهب الاقتصادي.
- قوى الإنتاج.
- علاقات الإنتاج.
- علاقات التوزيع.

ثانيا – أهداف ووظائف النظام الاقتصادي:

1. الهدف من النظام الاقتصادي:

النظام الاقتصادي يؤسس لحل المشكلة الاقتصادية حينما ينظر للإجابة على الأسئلة الثلاث الآتية:

① **ماذا ننتج؟** أيْ، أيُ سلع وخدمات، كما ونوعا، يحتاجها المجتمع؟

② **كيف ننتج؟** أي كيف ينتج المجتمع الإنتاج الممكن والمرغوب فيه، بما يتماشى وفن الإنتاج أو طبيعة العملية الإنتاجية؟

③ **لمن ننتج؟** أي على من سنوزع السلع والخدمات، وعلى أي أساس تتم العملية التوزيعية.

وتتفق كل الأنظمة الاقتصادية في هدف واحد وهو:

كيف نجلب الموارد المحدودة ونديرها ونستغلها أحسن استغلال لتلبية حاجيات المجتمع؛ لكن لكل مجتمع في كل حقبة وسائله وطرقه الخاصة في تحقيق هذا الهدف. ولذلك تنوعت الأنظمة الاقتصادية في وسائلها واتفقت في هدفها النهائي.

2. وظائف النظام الاقتصادي:

ينطوي مفهوم النظام الاقتصادي على الوظائف الآتية[5]:

- تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج خلال الاختيار والمفاضلة وتحديد الأولويات.
- تنظيم الإنتاج، واختيار أسلوب الإنتاج الذي يعمل على تخصيص الموارد بكفاءة، لكي يتم إنتاج السلع والخدمات المرغوبة وبالكميات المطلوبة من طرف المنتجين.
- كيفية توزيع الناتج، من حيث إيجاد طريقة لتوزيع الناتج على عناصره وبين أفراد المجتمع بكفاءة. (نقصد بالناتج هو حجم السلع والخدمات المُنتجة في أي دولة مدة عام مقيمة بعملتها).
- إيجاد نوع من الحوافز لتشجيع الأفراد على زيادة إنتاجهم وتحريكهم للقيام بمهامهم بأكثر إتقان وفعالية داخل المجتمع.
- زيادة الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها، حيث أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يستوجبان زيادة الموارد، وتراكم رأس المال.

ثالثا- أنواع الأنظمة الاقتصادية:

عرفت المجتمعات عبر العصور أنظمة اقتصادية عدة، تمثلت أساسا في:

1. ما قبل النظام الاقتصادي:

كانت العصور القديمة تعتمد ذاتيا على ما تنتجه كل قبيلة ولا تحتاج لأي مبادلة أخرى فكل ما تحتاجه من مواد زراعية أو فلاحية أو تقليدية تقوم بإنتاجه بنفسها، فتنتج ما تأكل وما تلبس.

وإن كان في حقيقة الأمر أن هذه الحقبة لم تكن تعتمد على أسس اقتصادية، بل كان هذا الاقتصاد يوصف بالاقتصاد المعيشي أو اقتصاد اللامبادلة.

وبعد ظهور اقتصاد المبادلة القائم على عملية المقايضة "TROC" (المقايضة هي استبدال سلعة بسلعة دون استعمال النقود بيعا وشراء) كانت الحاجة لظهور النقود ملحّة جدا كوسيط للمبادلة.

وكانت أهم ميزة اقتصادية ميزت العصور الوسطى حتى نهايتها، هو النظام الإقطاعي، المعتمد على تقسيم الشعوب إلى مالك إقطاعي سيد وطبقة شغيلة كادحة من الفلاحين.

2. النظام الرأسمالي:

2. 1. كنه النظام الرأسمالي:

تجلت الرأسمالية خلال الفترة الممتدة بين القرن 15 حتى منتصف القرن 16 التي شهدت بوضوح بداية الثورة الصناعية وصدور كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" وسميت هذه المرحلة لثلاث قرون تلت بالرأسمالية التجارية أو مذهب التجاريين.

وتميزت هذه المرحلة بـ:

- انتشار الأسواق والصعود الاجتماعي لطبقة التجار.

- تطور النظام الصناعي.

والسمة البارزة في للنظام الرأسمالي هي حرية امتلاك وسائل الإنتاج والحرية الاقتصادية.

2. 2. عيوب الرأسمالية:

لم يسلم النظام الرأسمالي من عيوب ارتكز عليه كارل ماركس مؤسس الفكر الشيوعي المحتضن لنظام اقتصادي جديد سمي بالنظام الاشتراكي. فكانت أهم سلبيات النظام الاقتصادي الرأسمالي:[6]

- التوزيع غير المتكافئ للسلطة.
- التفاوت الصارخ في الدخل.
- الأزمات الملاحقة للنظام الرأسمالي التي انتهت بأزمة الكساد.
- الاحتكار.

2. 3. عيوب النظام الرأسمالي مهدت لـ: "رأسمالية الدولة"[7]:

كانت الرأسمالية في القرن التاسع عشر تتميز بسياسة الحرية الاقتصادية، (الاقتصاد الحر)؛ التي لم تخل من عيوب ومساوئ؛ تمثلت أساسا في التضخم والبطالة وما تبعهما من احتكارات وصراع بين العمال وأصحاب الأعمال. كل ذلك حتم على الدولة التدخل لمعالجة هذه المظاهر؛ فسعت الدول لتكوين العديد من المشروعات ابتداء أو عن طريق تأميم بعض المشروعات الخاصة.

إن هذا النظام الاقتصادي القائم حاليا في البلاد الرأسمالية، والذي يتميز بزيادة واتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح: "**رأسمالية الدولة**".

فرأسمالية الدولة هي اتجاه ينصرف بصفة أساسية إلى فرض رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج.

2. 4. وتتمثل مقومات رأسمالية الدولة في ثلاث خصائص:

- زيادة رقابة الدولة على النشاط الإنتاجي والاستهلاكي.
- ترك الملكية للرأسماليين والإبقاء على المشروعات الخاصة.
- تطبيق التخطيط في بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية، بإقامة مشروعات عامة، لا سيما في قطاعات الائتمان والنقل والصناعات الثقيلة.

وفي رأي الماركسيين فإن رأسمالية الدولة تعتبر انتصارا للاشتراكية. [8]

3. النظام الاشتراكي:

ويعرف النظام الاشتراكي بأنه: نظام يقوم على منع استغلال الإنسان للإنسان بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها ملكا للدولة تستخدمها لتحقيق الرفاه العام للشعب. [9]

وما يميز الإنتاج في النظام الاشتراكي، هو أنه يهدف إلى إشباع الحاجات وليس تحقيق أقصى ربح. [10]

ويرتكز النظام الاشتراكي على:

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وإلغاء الملكية الخاصة والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان.
- الدولة هي المالكة للموارد والإمكانات المتاحة في المجتمع.
- الملكية الخاصة تعتمد على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول عملهم لدى الدولة أو شركاتها العامة.

4. النظام المختلط:

4. 1. ماهية النظام المختلط[11]:

هو نظام اقتصادي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة في الاقتصاد الوطني.

4. 2. ويتميز الاقتصاد المخطط بـ: [12]

- **الجمع بين الملكية العامة والخاصة لوسائل الإنتاج:** فنجد أن القطاع الخاص يحفز وينمو بتحقيق الأرباح الخاصة، ومن ثم تقوية الاقتصاد الوطني وقدرته على المنافسة.
- ونجد أن القطاع العام يملك المشاريع الكبرى وخاصة الاستراتيجية منها تحقيقا للمصلحة العامة.
- **الجمع بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:**

- حيث أن المشروعات الخاصة في النظام الاقتصادي المختلط حرة في اختيار ما يحقق لها الربح من مشروعات إنتاجية وما يصاحب ذلك من توزيع واستهلاك، ما يجعل للسوق الدور الرئيس في التحكم في تنظيم عمليات الإنتاج والتوزيع.
- ويبقى دور الدولة وتدخلها مقتصرا على عرض السلع والخدمات التي تملكها قطاعاتها؛ مع إمكانية تدخل الدولة في توجيه الأنشطة الاقتصادية في السوق إذا تعارضت فيها أهداف القطاع العام مع الخاص.
- تخصيص الموارد بجاذبية جهاز الثمن بجانب التخطيط التأشيري، والسوق يرسل إشارات واضحة من خلال المستهلكين إلى المنتجين ليخصصوا ما يحتاجه السوق من سلع وخدمات، فجهاز الثمن هو المسؤول على اتخاذ القرارات الإنتاجية في القطاع الخاص.

5. النظام الاقتصادي الإسلامي:

5. 1. كنه الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي: "بأنّه ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية؛ وبدون أنّ يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة". [13]

5. 2. مرتكزات الاقتصاد الإسلامي:

إن الأصل في الموارد هو أن تستخدم في تحقيق مقاصد الشريعة الغرّاء، ويسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق ذلك ارتكاز علي:

- تلبية الاحتياجات.
- مصدر شريف للرزق.
- التوزيع العادل للدخل والثروة.
- النمو والاستقرار.

تعزيز الاستقرار الاقتصادي يساعد في تخفيض عدم المساواة التي يسببها عادة الركود والتضخم والتقلبات الشاذة في الأسعار وأسعار الصرف. [14]

5. 3. خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام:

من أهمّ ما يميّز النظام الاقتصادي في الإسلام ما يلي:

- الجمع بين الروح والمادة في الاقتصاد.
- الحرية الاقتصادية.
- ازدواجية الملكية.
- التوازن في رعاية مصلحة كل من الفرد والمجتمع.

فالتوازن بين المصلحتين مطلوب، ولولي الأمر التدخل في حالة أي تداخل مجحف، ويقر الإسلام مبدأ "تحمل الضرر الخاص لرفع الضرر العام". [15]

المحور الثاني:

علم الاقتصاد

واقتصاد المؤسسة.

المحور الثاني: علم الاقتصاد واقتصاد المؤسسة.

أولا: تعريف علم الاقتصاد:

" يعرّف علم الاقتصاد عادة، بأنّه ذلك العلم الاجتماعي الذي يُعنى بدارسة المشكلة التي تنشأ من وجود حاجات الإنسان ورغباته المتعددة، مقابل موارد اقتصادية وإمكانات محدودة نسبيا لإشباعها". [16]

ونجد أن أول من استعمل مصطلح"OIKONOMOS" اليونانية، هو أرسطو الفيلسوف، وتعني "Oiko" منزل، و"Nomos" قانون، للدلالة على قانون المنزل أو اقتصاد المنزل. [17]

وأطلق في البداية مصطلح "Economie"على طريقة تنظيم وإدارة شؤون الأسرة، ثم شمل مجموع العلاقات المادية الداخلية والخارجية للأمم.[18]

وفي معنى كلمة الاقتصاد بالمفهوم الضيق أو البسيط، فإننا نقصد بها الادّخار والتوفير.

وقد اُختيرت لفظة الاقتصاد مرادفا للكلمة اللاتينية "économie "، من الفعل قصد في الشيء أي أحسنَ استعماله، والقصد هو الترشيد، والاقتصاد هو منزلة بين الإسراف والتقتير.

ثانيا- نشأة وتبلور علم الاقتصاد:

سنة 1615م استعمل لفظ الاقتصاد السياسي الرامي إلى إيجاد موارد مالية للدولة وكيفية إنفاقها، وإعطاء الحلول والمقترحات من طرف حكماء وحاشية الحكام.

ومع تطور الحياة وتعقدها اكتسب علم الاقتصاد الصفة العلمية لأنه أصبح يهدف إلى معرفة القوانين أو النظريات التي تحكم علاقات الإنتاج والتوزيع... الخ.

ولقد تبلور علم الاقتصاد أكثر بظهور المدرستين الشهيرتين:

1. مدرسة الفيزيوقراط:

في القرن الثامن عشر، بزعامة "فرنسواكيناي". وهو اقتصادي فرنسي "مؤسس مدرسة الفيزيوقراطيين" التي سيطرت على الفكر الاقتصادي في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، من أهم آثاره الفكرية كتاب: "الجدول الاقتصادي" 1758م، الذي بين فيه دور الثروة في النظام الاقتصادي. [19]

2. المدرسة الكلاسيكية:

في نهاية القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، بقيادة كلا من آدم سميث و ريكاردو.

واعتبر كتاب "ثروة الأمم" لسميث الذي نشر سنة 1776م، انطلاقة حقيقية للعديد من السياسات الاقتصادية. [20]

ثالثا: النظريات التي يدرسها عالم الاقتصاد:

يدرس الاقتصاد أساسا نظريتين أساسيتين هما:

1. النظرية الاقتصادية الكلية:

وتهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية بـ:

- الدخل الوطني.
- الاستهلاك العام.
- مخزون النقود وعرضها.
- المستوى العام للأسعار.
- التوظيف.
- إجمالي الناتج الوطني.
- مستوى العمالة.
- النمو الاقتصادي.
- التوازن في ميزانية الدولة... الخ. [21]

2. النظرية الاقتصادية الجزئية[22]:

وتهتم بدراسة الاقتصاد على مستوى وحدة اتخاذ القرار، أي دراسة سلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج. [23]

ويدرس الاقتصاد الجزئي الأسواق والمؤسسات المنتِجة وكذا المستهلكين في هذه الأسواق، وعليه فاقتصاد المؤسسة هو جزء أساسي من النظرية الاقتصادية الجزئية.

رابعا- تعريف اقتصاد المؤسسة:

ويُعنى اقتصاد المؤسسة بدراسة المؤسسة الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الوطني أو الدولي من جميع جوانبها المتعددة والمختلفة والمترابطة، هذا الترابط والتعدد يجعل المؤسسة الاقتصادية لها دور كبير في الاقتصاد الوطني كنواة أساسية فيه.

ويدرس اقتصاد المؤسسة أساسا أصناف المؤسسات وكيفية تنظيمها، وعلاقة المؤسسة بالبيئة الداخلية والخارجية.

وكذا موارد المؤسسة المالية والتكنولوجية والبشرية وكيفية تحديد وظائفها وإدارتها، بما يحقق نموها واستقرارها في السوق.

المحور الثالث:

ماهية المؤسسة

المحور الثالث: ماهية المؤسسة

أولا: تعريف المؤسسة:

تعددت التعاريف وتنوعت من فكر إلى آخر والسبب الأساسي غير راجع لتباين المفاهيم، بقدر تباين الأزمنة التي وردت فيها هذه التعاريف، وكذا النظام الاقتصادي المتبع ورؤيته لدور المؤسسات فيه.

ففي حين أن المؤسسة الآن يمكن أن تكون خدمية، أي تنتج الخدمات، في حين لم يكن هذا المعنى موجود في القرون الماضية، ولكن رغم ذلك سنحاول التعريج عن أهم التعاريف للمؤسسة ونخلص في الأخير إلى تعاريف عام.

1. تعريف كارل ماركس "Karl MARX":

المؤسسة الرأسمالية تكون متمثلة في: " عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل أنتاج نفس النوع من السلع[24].

2. تعريف "فرانسوا بيرو" "François PEROUX":

ويعرف المؤسسة بأنها: " منظمة تجمع أشخاص ذوي كفاءات متنوعة، تستعمل رؤوس الأموال والقدرات، من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته". [25]

ويرى أيضا بأن: " المؤسسة تقوم بتركيب السلطات. [26]

3. تعريفات أخرى للمؤسسة: [27]

3. 1. المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به، من تخزين وشراء وبيع؛ من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من أجلها.

3. 2. وتعرف المؤسسة بأنها الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي.

3. 3. تعريف المكتب الدولي للعمل "BIT"[28]: ويعرف المؤسسة بأنها هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي ولهذا المكان سجلات مستقلة.

3. 4. المؤسسة: "هي منظمة اقتصادية تعمل على توليد الثروة وتوزيع الدخل".[29]

ويمكن أن نلخص من كل هذا إلى التعريف العام.

4. التعريف العام للمؤسسة:

المؤسسة: هي وحدة أو منظمة تتبع نظاما اقتصاديا تمارس من خلاله نشاط إنتاجي سلعي أو خدمي، بغية تحقيق أهدافها؛ وللمؤسسة أنواع عدة، يتماشى كل منها مع طبيعة أهدافها، وفق إطار قانوني مرتبط بنشاطها، وللمؤسسة استقلالية مالية تؤهلها لممارسة نشاطها ضمن بيئية داخلية وأخرى خارجية وفي زمان محدد.

5. التعريف المختصر للمؤسسة:

هي منظمة اقتصادية تعمل في إطار قانوني محدد، وتقوم بدمج عناصر الإنتاج لإيجاد "قيم مضافة" ينتج عنها توليد للثروة ومن ثم توزيع الدخل.

ثانيا: تعاريف خاصة للمؤسسة:

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه يمكن أن ينحصر مفهوم المؤسسة بناء على طابعها أو النشاط الذي تقوم به، أو الوظيفة التي تزاولها، وتبعا للتطور في نظريات الإدارة والتسيير للمؤسسة الاقتصادية. لذلك نجد التعريفين الآتيين:

1. المؤسسة كنظام تقني:

قدم الباحثون عدة مفاهيم للنظام منها: " النظام هو مجموعة عناصر في تفاعل ديناميكي، ومبني على هدف".

وإذا تكلمنا عن النظام داخل المؤسسة، فسيقودنا ذلك إلى الحديث عن التفاعل الديناميكي بين مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهدافها.

إن النشاطات الاقتصادية بل وحتى الإنسانية منها، لها بنية أساسية تتفاعل فيما بينها وفق نموذج يسمى بنموذج: «**IPEMER**»[30] ويضم هذا النموذج:

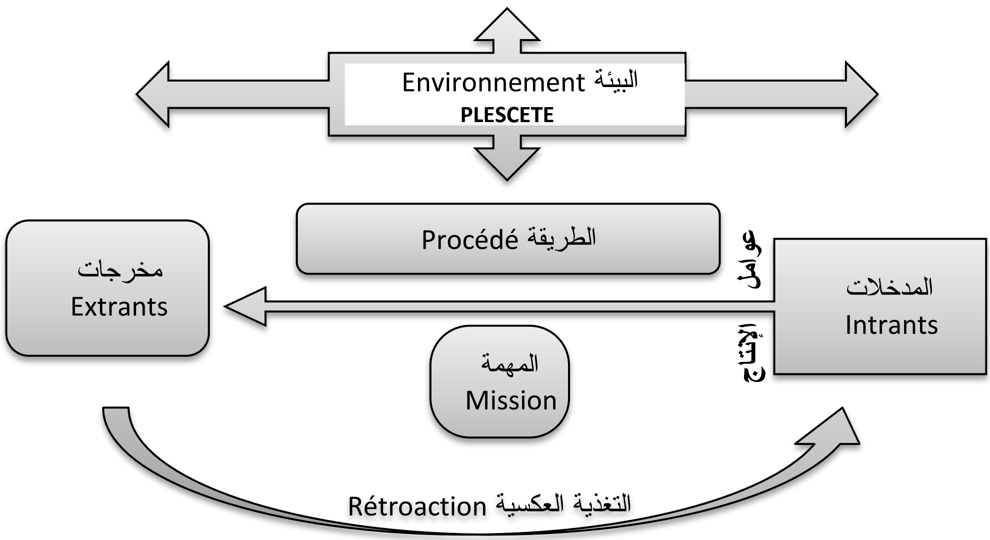
- **المدخلات(Intrants):** وهي كل العوامل الداخلة في تحقيق الهدف، وتتمثل أساسا في عناصر الإنتاج؛ من مواد أولية، ووسائل تقنية ومالية، وموارد بشرية، وكل ما يتعلق بالتسيير والإدارة والتنظيم.
- **الطريقة (Procédé):** أي طريقة العمل وهي طرق التحويل التي تتم داخل المؤسسة، والمبنية على الخبرات والقوانين المتعلقة بالعمل والإنتاج.

- **مخرجات(Extrants):** وهو ناتج عملية التحويل، الذي طرأ على المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية، والمخرجات هي مجموع السلع أو الخدمات النهائية المتمخضة عن عملية الإنتاج.
- **المهمة(Mission):** وهي الرسالة ومن ثم الرؤية التي تمثل مجموع الأهداف، التي أخذتها المؤسسة على عاتقها، وترجو تحقيقها. فالمؤسسة تسخر كل طاقاتها الإنتاجية لتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى التي تماشى والسبب من نشأة المؤسسة.
- **البيئة(Environnement):** إن البيئة تعتبر جزءا هاما من عناصر المؤسسة ومكوناتها، خاصة إذا نظرنا للمؤسسة **كنظام يتفاعل أجزاؤه** الواحد مع الآخر، وتقسم البيئة إلى ثمانية أقسام رئيسة وهي "**PLESCETE**":
  - ✓ (**PL**) السياسي والقانوني: (**P**olitique et **L**égal).
  - ✓ (**ES**) الاقتصادي: (**E**conomique).
  - ✓ (**CE**) الاجتماعي والثقافي: (**S**ocial et **C**ulturel).
  - ✓ (**TE**) التكنولوجي والإيكولوجي[31]: (**T**echnologique et **E**cologique).
- **(التغذية العكسية: Rétroaction):** وتسمى التغذية العكسية بالإعلام العكسي، وهو ذلك النظام الذي يبنى عل قوة ودقة الاتصال في المؤسسة، لتتفادى هذه الأخيرة أخطاء وسلبيات ونقائص الدورة الإنتاجية الماضية. وهكذا فالمؤسسة في تحسين مستمر لدوراتها الإنتاجية.

ويمكن جمع هذا النموذج في الشكل الآتي:

الشكل رقم: (01)

نموذج المؤسسة كنظام تقني متفاعل



المصدر: من إعداد المؤلف بناء على المعطيات السابقة.

إذا نستطيع القول بأن المؤسسة كنظام تقني، يجب أن تهتم بالتفاعل الإيجابي بين عناصر النظام المختلفة؛ بما يتعلق بداية بتحديد الرسالة التي أنشئت من أجلها المؤسسة ثم الأهداف التي تمثل رؤية المؤسسة.

وهذا يتطلب البحث عن توفير عناصر الإنتاج وإيجاد الطرق الجيدة للإنتاج وتحسينها؛ بإدخال التقنيات المختلفة على الموارد الداخلة في العملية الإنتاجية. وذلك لتحقيق مخرجات تماشى واستراتيجية المؤسسة. مع مراعاة بيئة داخلية وخارجية تواجهها المؤسسة.

2. المؤسسة كمجتمع إنساني:

نجد أن هناك من يركز في تعريفه للمؤسسة الاقتصادية على العنصر البشري، إذ هو من أهم عناصر الإنتاج؛ والأفراد في المؤسسات يتأثرون بما تمليه عليهم ثقافاتهم وعاداتهم وتقاليدهم، إذ أن تباين الأفراد قد يكون عبئا على اتخاذ القرار داخل المؤسسة، أو قد تصبح أعباء وتكاليف المورد البشري أكبر من عائده؛ ولذا فإن المؤسسة تحرص على إيجاد طاقم بشري متناسق وأهداف المؤسسة.

إن المؤسسة عبارة عن نظام اجتماعي، يتقاسم فيه الأفراد أو الشركاء الأرباح كما يتقاسمون السلطة والتسيير.

وتبعا لذلك يعرف "BRILMAN"[32] المؤسسة بأنها: " منظمة حية متكونة من عاملين منظمين حسب هيكل متميز، ومزودة بثقافة خاصة تكمن في مجموعة قيم، معارف، عادات، وإجراءات متراكمة مع الزمن كما تكتسب هذه المنظمة الحية مميزات غير قابلة للتغير بسرعة وسهولة. [33]

المحور الرابع:
تكون وتحول المؤسسة

المحور الرابع: تكون وتحول المؤسسة

لم يكن في المجتمعات القديمة وجود أو معنى للمؤسسة، أو التجارة أو الصناعة، بل كانت المجتمعات، وخاصة في العصور القديمة، (قبل القرن التاسع ميلادي)، تعتمد في حياتها على ما توفره لنفسها من مزروعات، ويسمى هذا الاقتصاد بالاقتصاد المعيشي، أي كل عائلة تنتج ما تحتاجه.

وما يميز هذه المجتمعات هو محدودية حاجياتها، لبساطة معيشتها. وبعد هذا القرن، إلى غاية القرن الخامس (ق 9 ← ق 15)، وسميت هذا الفترة بالعصور الوسطى، عُرفت هذه المرحلة باسم التكوين الاجتماعي الاقتصادي، القائم على استغلال ملاّك الأراضي للعمال في القطاع الاقتصادي الوحيد في تلك المجتمعات آنذاك؛ وهو القطاع الزراعي.

كل هذا كان أرضا خصبة لظهور مذهب جديد يسمى بالرأسمالية التجارية أو مذهب التجاريين. [34]

أولا- تشكُّل المؤسسة (ق15 ← ق 18):

في نهاية المرحلة الإقطاعية حيث عرفت تلك المجتمعات بعض الحرف التقليدية البسيطة والفردية في نفس الوقت، كصناعة أدوات الصيد، والملابس الجلدية وغيرها.

إلا أن الإنسان وبطبيعة النابذة للتملك والعبودية، جعلت الطبقة العقيمة كما سمّاها رجال الدين بطبقة الإقطاعيين، ينتقلون من الريف إلى المدنية، أين يجدون طلبا لسلعهم التقليدية الحرفية.

ومن ثم تشكلت وحدات حرفية (بداية تشكل المؤسسة). " كل هذا أدّى إلى تكوين محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء ومقتنيات معينة، تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة، ويتم الإنتاج في شكل أسري يغيب عنه الاستغلال أو القسوة، وهكذا فقد أُنشئت عدة ورشات حرفية للنجارين والحدادين والنساجين... الخ". [35]

1. الوحدات المنزلية:

في أوجّ انتشار هذه الوحدات، أصبح هناك ملاّكا كبارا، لهم من الأموال ما يؤهلهم لشراء الوحدات بأكملها، وسمّي هؤلاء، الملاك بالتجاريين الرأسماليين، وشيئا فشيئا أصبح الحرفيون عبارة عن عمال وأُجراء لا غير، وتبلور هذا النظام في أوروبا خلال القرن السابع عشر للميلاد (1600م).

ورغبة من التجار الرأسماليين، في زيادة إنتاجهم تماشيا مع ازدياد الحاجيات وتنوع الرغبات، فكر هؤلاء في إنشاء وحدات حرفية منزلية، فهم يتكفلون بتوفير النقد والمواد الأساسية، وتُعطى لهذه العائلات آجال محددة للصناعة.

2. الوحدات الحرفية ذات الآلات اليدوية:

إن ثراء طبقة التجار الرأسماليين، مكنتهم من امتلاك آلات يدوية، حيث أصحبت هذه الوحدات الحرفية ولأول مرة تستعمل الآلات المدارة يدويا (Manufacture).

وكان هذا أول انطلاقة للصناعة المعتمدة على الآلات التي تسيير يدويا وحتى المصنع سمُّي تبعا للآلة اليدوية بـ "المصنع اليدوي"[36].

ثانيا- تشكل المؤسسة منذ القرن الثامن عشر إلى نهايته (1700←1799م):

وفي هذه الحقبة، ومع التحكم الكلي لأرباب الأموال الرأسماليين، تأسست مدرسة تسمى مدرسة مذهب الاقتصاد الحر، أو الرأسماليون الطبيعيون (مدرسة الفيزيوقراط)، بزعامة (فزانسوكيناي)، وقد اعتمدت هذه المرحلة على فكرة الحرية الاقتصادية (دعه يمر، دعه يعمل) " Laissez - passer et Laissez faire ".

وسلّمت هذه المدرسة بأن الزراعة أو المنتج الزراعي هو أساس الاقتصاد، وفي ذلك القرن أهملت الوحدات الحرفية، وبقيت على حالها في أحسن الأحوال وقسمت هذه المدرسة الجميع إلى:

- **مالك:** وهو الطبقة الغنية والحاكمة من أصحاب الأراضي الزراعية.
- **منتج:** وهم من يعملون في القطاع الزراعي.
- **عقيم:** أو الطبقة العقيمة التي تضم الحرفين في القطاعات غير الزراعية.

ثالثا- تشكل المؤسسة من نهاية القرن الثامن عشر إلى سنة1945م:

وفي هذه المرحلة نشأت مدرسة تسمى بالمدرسة الكلاسيكية أو الليبرالية الصناعية، وكان رائدها الاقتصادي آدم سميت(1723-1790م)، وقد نادي هو الآخر بالحرية الاقتصادية، وشهدت هذه الحقبة تطور في التقنية العلمية؛ وظهر ذلك جليا من خلال حلول الآلة المتطورة محل أدوات الصناعة التقليدية والآلات اليدوية.

واخترعت أول آلة نسيج في أوروبا سنة 1735م. واستُخدم البخار والفحم كقوة للمحركات؛ لتكون هذه الفترة نقطة انطلاق الثورة الصناعية في أوروبا.

وقد انعكس ذلك مباشرة على أداء المؤسسات الإنتاجية، حيث عرفت المؤسسات تزايدا كبير من حيث عددها، وكذا زيادة الطاقة الإنتاجية ونوعية السلع المصنعة.

وتماشى ذلك مع النمو الديموغرافي، وازدياد وتنوع حاجات الإنسان. وخلال هذه الفترة هزّ الاقتصاد العالمي مشكلة اقتصادية كبيرة أدّت إلى توقيف الآلة الإنتاجية، وكساد السلع، وإفلاس المؤسسات؛ وهذا عقب الحرب العالمية الأولى، وسميت هذه الأزمة بأزمة الكساد العالمي، واشتدت الأزمة بين سنوات 1929 و1932م.

حينها طالب جون مينارد كنيز (1883-1946م)، "مؤسس علم الاقتصاد الحديث، وقد جدد النظرية الكلاسيكية حتى سمى رائد المدرسة الكلاسيكية

الحديثة"، بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال استعمال أدوات السياسة المالية.

ورفض كينز اعتبار الاقتصاد على أنه يتشكل من وحدات ومؤسسات متناثرة، بل ربط كل المؤسسات بالاقتصاد الكلي للدولة، طالبا منها، أي الدولة، التدخل لإنشاء مؤسسات عمومية كبيرة.

رابعا- المؤسسة في عصرنا الحالي:

بعد التقدم الكبير التي تشهده كل القطاعات بما فيها الاقتصادية منها، أصبحت المؤسسة المرآة العاكسة لهذا التطور، استغلالا وتطويرا وإنتاجا، حتى تتماشى وحاجات المجتمع. ولقد تعددت المؤسسات واختلفت حسب طبيعة نشاطها، وقانون إنشائها.

وتعدى دور المؤسسة من لعب أدوار وطنية إلى أخرى دولية؛ ومع عولمة الاقتصاد، ووجود تكتلات إقليمية، تكونت مؤسسات وشركات عملاقة تنتج وتستثمر وتحتكر، وتحقق أرباحا هائلة من خلال استغلال أسواق عالمية كبرى.

وغدت كفاءة المؤسسة الاقتصادية وخاصة الصناعية مؤشرا كافيا على تطور المجتمعات والدول.

المحور الخامس:

أنواع وتقسيمات المؤسسات والشركات

المحور الخامس: أنواع وتقسيمات المؤسسات والشركات

أولا- الهدف من تقسيم المؤسسات إلى أنواع متعددة:

من بين الأهداف الرئيسية وراء تقسيم المؤسسات الاقتصادية هو تسهيل رسم خطة وطنية اقتصادية سنوية أو ثلاثية...إلخ؛ بحيث ترتكز الخطة الاقتصادية سواء كانت سنوية وسداسية أو ثلاثية، على تقسيم المؤسسات والشركات ـ مثلا ـ إلى قطاعات؛ وهذا التقسيم يمكّن الدولة من التركيز على قطاع مستهدف دون آخر، وهو ما يُضفي نوع من الفعالية على الخطة الاقتصادية للدولة، بخلاف لو كانت خطة تستهدف كل القطاعات.

فمثلا تعرف الدولة من خلال معطيات التقسيم عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي وفي القطاع الزراعي؛ ومن خلال هذا التقسيم أيضا يمكن أن توجه الدولة تمويل أو خدمات أو تحفيزات جبائية وغيرها لقطاع دون آخر.

وتستطيع الدولة أيضا من وراء تقسيم المؤسسات الاقتصادية معرفة مداخيل الدولة، التي تُضبط في الميزانية المالية العامة، وتسعى الخزينة العامة من خلال السياسة المالية إلى ضبط الجباية المتعلقة بالضرائب على المؤسسات.

إن تقسيم المؤسسات يسهل تقدير المداخيل من الضرائب على هذه المؤسسات، ويضاف إلى ذلك تصنيف المؤسسات العمومية والخاصة والتي تقوم بعمليات تصدير واسعة وهو ما يحقق مداخيل إضافية لميزانية الدولة.

وتركز حسابات الناتج الوطني على حساب القيمة المضافة التي تقدمها كل مؤسسة؛ وحسابات الناتج هي العملية التي تضبط وتحصي مختلف الأنشطة

الاقتصادية في الدولة وفق معايير ومقاييس تحددها المحاسبة الوطنية، وتقسيم المؤسسات يسهل من عمليات الحساب ذات الصلة بحسابات الناتج الوطني.

ثانيا- تقسيم المؤسسات وفقا للقطاعات الاقتصادية الكلية العامة:

1. التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية:

يتبع التقسيم التقليدي للقطاعات الاقتصادية النهج الآتي:

1.1. القطاع الأولي:

ويتضمن استرداد المواد الخام، مثل الذرة والفحم والأخشاب والحديد، وإنتاجها. (من أمثلة العاملين في القطاع الأولي عمال المناجم والصيادون...). ويجمع أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة (الفلاحة) بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري...

2.1. القطاع الثانوي:

ويضم تحويل المواد الخام أو المواد الوسيطة إلى سلع، مثل تصنيع السيارات من الصلب، أو الملابس من الأنسجة. (من أمثلة العاملين في القطاع الثانوي عمال البناء والخياطون).

فالقطاع الثانوي يتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة

بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها(الصناعات الاستخراجية).

.3.1 القطاع الثالث:

ويتضمن تقديم الخدمات للمستهلكين والشركات، مثل مؤسسات التعليم والتكوين، والمؤسسات المالية والبنوك. (من أمثلة العاملين في القطاع الثالث أصحاب المتاجر والمحاسبون).[37]

فالقطاع الثالث يضم كل في المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات (التوزيع، النقل، السياحة، البنوك، التأمين،...).[38]

.2 تقسيمات القطاعات العامة من الاستراتيجية إلى الخيرية:

بغض النظر عن تقسيم القطاعات الاقتصادية السابقة، فإن التقسيم يكون بناء على أهمية القطاع في الاقتصاد العالمي بشكل عام هذا من جهة، ثم بناء على الأهمية الاقتصادية للدولة من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقسم القطاعات الاقتصادية إلى:

.1.2 القطاع الصناعي:

وهو القطاع المحرك للاقتصاديات، ولذلك تسمى الدول الاقتصادية الأولى في العالم بالدول الصناعية، ويدخل في هذا القطاع كل الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، والصناعات التحويلية وغيرها.

2.2. قطاع الخدمات:

وهو القطاع المرافق للقطاع الصناعي من جهة ويقدم خدمات للمستهلك النهائي من جهة ثانية، ويدخل في ذلك النقل والاتصالات والتعليم والصحة...إلخ.

3.2. القطاع الخيري التكافلي:

وهو قطاع مهم تنشط فيه عديد المؤسسات سواء الرسمية كصندوق الزكاة أو المؤسسات الأهلية، وهو قطاع مهم جدا والفارق بينه وبين القطاعين الأول والثاني أنه لا يهدف إلى الربح، ويدخل في ذلك مؤسسات الزكاة والأوقاف والجمعيات الخيرية والتكافل الاجتماعي.

ثالثا- أنواع المؤسسات بطبيعة القطاع العاملة فيه:

1. مؤسسات القطاع الصناعي:

وهي المؤسسات التي تشتغل بالصناعات الثقيلة أو الخفيفة أو المتوسطة كمؤسسات التعدين ومؤسسات صناعة السيارات .

2. مؤسسات القطاع الزراعي:

يشتغل في القطاع الزراعي عديد المؤسسات والشركات التي تباشر العمليات الزراعية مباشرة، أو تعمل كمؤسسات تنتج سلع تستعمل في النشاط الزراعي.

3. مؤسسات القطاع الفلاحي والصيد البحري:

ونقصد بها المؤسسات التي تهتم بالفلاحة وبتربية الحيوانات المنتجة للحوم والحليب وغيرها، وكذا المؤسسات العاملة في قطاع الصيد والتصبير للغلال البحرية.

4. مؤسسات قطاعات الصناعات الغذائية:

ما يميز مؤسسات الصناعات الغذائية أنها ترتبط بقطاع الزراعة والفلاحة، بحيث تستعمل مخرجات القطاعين إلى إعادة توضيب أو تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية قابلة للاستهلاك والتصدير.

5. مؤسسات القطاع التجارية:

والمؤسسات التجارية تعتمد على الشراء والبيع كوسيط بين المنتج والمستهلك وما بينهما من تجار الجملة والتجزئة. ومؤسسات الاستيراد والتصدير تدرج ضمن هذا النوع من المؤسسات.

6. مؤسسات القطاع الخدماتي:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات مختلفة سواء للأفراد أو المؤسسات ويندرج تحت مؤسسات القطاع الخدماتي المؤسسات الآتية:

1.6. المؤسسات التعليمية والتكوينية:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات التعليم والتكوين؛ كالمدارس والجامعات ومعاهد التكوين سواء العمومية أو الخاصة.

2.6. المؤسسات الصحية: وتتمثل في مؤسسات القطاع الصحي من مستشفيات وعيادات ومخابر طبية والتي تقدم خدمات علاجية.

3.6. المؤسسات المالية والبنكية: وهيكل المؤسسات العمومية أو الخاصة والتي تعمل في مجال تقديم خدمات التمويل والادخار والوساطة المالية، والتداول والاستشارات المالية؛ وكذا خدمات التأمين وإعادة التأمين مالية المالية والبنكية والتأمينات.

4.6. المؤسسات السياحية: وتعمل هذه المؤسسات في تقديم الخدمات السياحية داخل وخارج الوطن؛ وما يميز هذه المؤسسات أو الوكالات السياحية أنها تنسق مع مؤسسات النقل والفندقة والإطعام.

5.6. مؤسسات النقل:

وهي المؤسسات التي تقدم خدمات نقل الأشخاص والبضائع، وتشتمل على مؤسسات وشركات النقل البري والبحري والجوي.

6.6. مؤسسات الاتصالات:

وتعتبر مؤسسات الاتصالات من المكونات الأساسية للبنية التحتية في أي بلد، وتشمل هذه المؤسسات الشركات الوطنية والأجنبية العاملة في خدمات الهاتف الثابت والنقال وخدمات الأنترنت والشبكات السلكية واللاسلكية.

رابعا- أنواع المؤسسات بحسب النشاط والقطاع القانوني:

بحسب طرق حسابات الناتج التي تعتمدها الجزائر في حساب إجمالي الناتج المحلي GDP يتم تقسيم المؤسسات وفقا لمخرجات الناتج المحلي الخام للقطاعات الآتية:[39]

- المؤسسات العاملة في قطاع الفلاحة.
- المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات.
- المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة.
- المؤسسات العاملة في قطاع البناء والإشغال العمومية (بما في ذلك قطاع الخدمات والأشغال العمومية البترولية).
- المؤسسات العاملة في قطاع النقل.
- المؤسسات العاملة في قطاع الاتصالات.

- المؤسسات العاملة في قطاع التجارة.
- المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية.

ووفقا لكل قطاع نجد مجموعة من المؤسسات العامة والخاصة التي تشتغل فيه، وقد سبق شرح كل طبيعة النشاط في كل قطاع.

خامسا- أنواع المؤسسات من حيث طبيعة القيمة المضافة (المنتَج):

باعتبار طبيعة الإنتاج الذي تقدمه المؤسسة، فإنه يمكن تقسيم المؤسسات إلى قسمين أساسيين وهما:

1. المؤسسات الإنتاجية:

وهي المؤسسة التي تقوم بدمج عناصر الإنتاج، والإنتاج هو سلسلة من العمليات لدمج عناصر معينة تسمى بعوامل الإنتاج، وعوامل الإنتاج هي المورد البشري (العمل)، رأس المال، وسائل الإنتاج (الأرض)، والتنظيم (إدارة العملية الإنتاجية).

ونتيجة دمج هذه العوامل تعطي لنا منتجا جديا يضاف للمنتجات الموجودة في السوق ولذلك تسمى المنتجات الجديدة بالقيمة المضافة، وتكون القيمة المضافة في شكل سلع مادية.

2. المؤسسات الخدمية:

وهي المؤسسات التي تقوم هي الأخرى بدمج عوامل الإنتاج إلى أن العامل الأساسي الذي تركز عليه هو المورد البشري، الذي يشرف عادة على إنتاج السلعة وتقديمها للزبون في نفس الوقت. وتسمى مخرجات المؤسسات الخدمية بالخدمة.

وتختلف المؤسسات الإنتاجية السلعية والمؤسسات الإنتاجية الخدمية باختلاف القيمة المضافة لكليهما، فالأولى تنتج سلعا والثانية تنتج خدمات. وهناك عدة فروقات بين السلعة والخدمة. وهنا يمكن أن نفرق بين مخرجات السلعة والخدمة فيما كما هو موضوع في الجدول الآتي:

الجدول رقم: (01)

عدد الفروقات بين السلعة والخدمة؟

السلعة	الخدمة
مادية	معنوية (وقد تكون أجزاء منها مادية مصاحبة)
يمكن تخزينها	لا يمكن تخزينها
قابلة للتجزئة	لا يمكن تجزئتها
لا يشترط أن تستهلك فور إنتاجها	تستهلك فور إنتاجها.
عند التسليم لا يشترط أن يلتقي فيها المنتج مع المستهلك	يجب أن يلتقي منتج الخدمة مع الزبون عادة
يسمى مستعمل السلعة مستهلكا	يسمى مستعمل الخدمة زبونا
التماثل في جودتها دقيق ومتطابقة تماما	صعوبة التماثل في جودة تقديمها.
تقبل تسويقها بوسطاء عدة من المنتج إلى المستهلك	ينعدم الوسطاء بين مقدم الخدمة ومستعملها

المصدر: من إعداد الكاتب.

ملاحظة: الفروقات تنطبق بشكل عام على السلع والخدمات باستثناءات في بعض السلع والخدمات.

3. المؤسسات التجارية:

هذا النوع من المؤسسات يعتمد على عملية التجارة المرتكزة على البيع والشراء بين وسطاء عدة وفي أسواق مختلفة، وهذه المؤسسات ليس لها قيمة مضافة ناتجة عن دمج عناصر الإنتاج، بل تعتبر هذه المؤسسات وسيطة بين المنتج كبائع أول والمستهلك باعتباره المشتري النهائي. وهي أقرب إلى المؤسسة الخدمية في عملية التصنيف ولذلك أدرجتها في هذا العنصر.

سادسا- أنواع المؤسسات من حيث ملكيتها:

1. المؤسسات العمومية:

وهي المؤسسات التي تعود مليكتها للدولة أو للجماعات المحلية، وعادة ما تكون المؤسسات العمومية مؤسسات كبرى مثل الشركات البترولية مثل سوناطراك أو شركة سونلغاز وكذلك مؤسسات النقل الجوي أو الاتصالات، وتميز هذا المؤسسات العمومية بالإضافة لهدف الربحية إلى توفير السلع والخدمات في القطاعات الحيوية والمساهمة بشكل فعال في مداخيل المالية للدولة.

2. المؤسسات الخاصة:

وهي المؤسسات والشركات التي تعود مليكتها للخواص، وتلتزم المؤسسات الخاصة بالقوانين في النطاق الذي تشتغل فيه، ويمكن أن تكون للمؤسسات الخاصة شخصية طبيعية أي مالكها واحد، أو أن تكون المؤسسة شركة لها شخصية معنوية بحيث يكون ملاكها أكثر من واحد ويسمون بالشركاء أو المساهمين.

3. المؤسسات المختلطة:

وهي المؤسسات التي تعود مليكتها بالاشتراك بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، ويمكن أن يكون الشريك الخاص شريك وطني أو شريك أجنبي.

سابعا- أنواع المؤسسات وفق للقانون التجاري الجزائري:

أنواع المؤسسات وفقا للقانون التجاري الجزائري تسمى بـ "الشركات التجارية"، ويحدد الطابع التجاري للشركة إما بشكلها أو موضوعها، وطبقا لذلك تعد شركات التضامن وشركات التوصية والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، كلها شركات تجارية، بحكم شكلها ومهما يكن موضوعها.

والشركة في هذا التقسيم هي التي يديرها أو يشترك فيها اثنان أو أكثر، طبقا لبنود عقد التأسيس، وتكون للشركة شخصية معنوية خاضعة للتشريع الجزائري.[40]

1. شركة التضامن:

تسمى الشركة بأسماء جميع الشركاء أو اسم أحدهم متبوع بلفظة "وشركائه"، وللشركاء في شركة التضامن صفة التاجر وهم مسؤولون من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، وتتحد المسؤوليات في الشركة طبقا للقانون الأساسي لها. وما يميز شرك التضامن أن حصص الشركاء لا يمكن أن تكون سندات قابلة للتداول.

2. شركة التوصية البسيطة:

كل الأحكام والشروط المطبقة على شركة التضامن تطبق أيضا على شركة التوصية البسيطة، ويلتزم الشركاء الموصون بديون الشركة فقط في حدود قيمة حصصهم، والتي لا يمكن أن تكون على شكل تقديم عمل.

ويمكن أن يحدد في اسم شركة عبارة "شريك موصي" فيلتزم هذا الأخير من غير تحديد وبالتضامن بديون الشركة.

ويجب أن يحدد في شركة التوصية البسيطة:

- مبلغ أو قيمة حصص كل الشركاء.
- حصة كل شريك متضامن أو شريك موص في هذا المبلغ أو القيمة.
- الحصة الإجمالية للشركاء المتضامنين وحصتهم في الأرباح وكذا حصتهم في الفائض من التصفية.

3. الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من عدة أشخاص يتحملون الخسائر في حدود ما قدموا من حصص، ويجب أن يوضع في اسم وعنوان هذا النوع من الشركات رمز: (ش.م.م)، (SARL) أي شركة ذات مسؤولية محدودة (Société à Responsabilité Limitée).

ويشترط القانون التجاري الجزائري على الشركة ذات المسؤولية الوحيدة أن لا يقل رأسمالها عن: 100.000.00دج، وينقسم رأس المال إلى حصص ذات قيم اسمية متساوية مبلغها 1000.00 دج على الأقل.

ويكون الشركاء مسؤولون بالتضامن خلال مدة خمس سنوات تجاه الغير عن القيمة المقدرة للحصص العينية التي قدموها عند تأسيس الشركة. ولا يتجاوز عدد الشركاء العشرون شريكا، فإذا تجاوزت الشركة هذا العدد يجب أن يتحول شكل الشركة في أجل قدره عام إلى شركة مساهمة وإلا تنحل الشركة قانونا.

4. المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة:

تسري كل الأحكام القانونية على هذه النوع من الشركات إلا أن ما يميزها هو عدم وجود شركاء، والمالك هو شخص طبيعي واحد.

ويرمز لها بـ: (EURL) وهي اختصارا لـ: (Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée)

ونشير هنا أنه لا يجوز لشخص طبيعي أن يكون شريكا وحيدا إلا في شركة واحدة ذات مسؤولية محدودة، ولا يمكن لشركة ذات مسؤولية محدودة أن يكون لها كشريك وحيد شركة أخرى ذات مسؤولية محدودة مكونة من شخص واحد. ويمكن أن تتحول الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة تضامن بموافقة كل الشركاء.

5. شركات المساهمة:

شركة المساهمة هي شركة يشترك في ملكية رأس مالها على الأقل سبعة من الشركاء، يتحملون الخسائر بقدر حصتهم في رأس المال. وحُدد رأسمال الشركة بـ: خمسة ملايين 5000.000.00دج على الأقل، هذا إذا لجأت الشركة عند تأسيسها إلى علنية الادخار للاكتتاب، ويكون رأس المال أقل أي مليون 1000.000.00دج في الحالة المخالفة أي إذا لم تعلن عن الاكتتاب.

وتكون إثباتات المساهمة المالية إما بالأسهم أو شهادات الاستثمار أو السندات ولكل ورقة مالية حقوق والتزامات محددة.

وبعد النشاط يمكن زيادة رأسمال شركة المساهمة إما بإصدار أسهم جديدة أو بإضافة قيمة للأسهم الموجودة. كما يمكن أن تحول شركة المساهمة نوعها إذا أتمت سنتين من النشاط الفعلي، وطبعا بعد موافقة المساهمين..

ويتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء إلى أثنا عشر عضوا على الأكثر.

6. شركات التوصية بالأسهم:

وهي الشركة التي يكون رأسمالها مقسما إلى أسهم، بين شريك متضامن أو أكثر له صفة تاجر ومسؤول دائما وبصفة متضامنة عن ديون الشركة وشركاء موصين (أقل من ثلاثة) لهم صفة مساهمين، ولا يتحملون الخسائر إلا بما يعادل حصصهم.

ولأي شركة من الأنواع السابقة الذكر في حالة تصفيتها الحق في أن تندمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج.

7. شركات المُحاصة:

هي شركة بين شخصين طبيعيين أو أكثر، تتولى إنجاز عمليات تجارية، ولا تكون شركة المحاصة إلا في العلاقات الموجودة بين الشركاء وما يميزها أنها لا تظهر للغير،

فشركة المحاصة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا تخضع للإشهار ويمكن إثباتها بكل الوسائل.[41]

وشركة المحاصة هي أن يمول شخص طبيعي شخص آخر طبيعي أو معنوي لشراء سلعة ما، على أن ينشأ بين الطرفين عقد تأسيس عند الموثق يوضح فيه، رأسمال الممول وكيفية حصوله على الربح ، ويشترك كذلك في الخسارة. والهدف من إنشاء شركة المحاصة هو لحماية الممول، في حالة أي نزاع.

ثامنا- أنواع شركات وفقا لطبيعة إنشاء رأس المال والمساهمة في التأسيس:

هناك تقسيمين أساسيين في الشركات وفقا لطبيعة إنشاء رأس المال والمساهمة في التأسيس وهما:

1. شركات الأشخاص:

وهي الشركات التي يشترك فيها الأفراد بغض النظر عن طبيعة مساهمتهم النقدية أو القيمية أو تقديم عمل؛ ويندرج تحت شركات الأشخاص:

- شركات التضامن.
- شركات التوصية البسيطة.
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

2. شركات الأموال:

وهي النوع الثاني من الشركات وتسمى بشركات الأموال بحيث يكون رأس مالها مساهمة بين الشركاء، وتعتمد على مساهمة الشركاء ماليا بطريقة الأسهم؛ وتكون الشركة ذات أسهم (SPA: Société Par Actions)؛ ويندرج تحت شركات الأموال:

- شركات التوصية بالأسهم.
- شركات المساهمة.[42]

تاسعا- تقسيمات المؤسسات وفقا لمعيار الحجم:

1. معيار عدد العمال:

يعتبر معيار عدد العمال من أهم المعايير التي صنفت على أساسها المؤسسات لتوصف بمؤسسات: مصغرة أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة؛ وبالرغم من أن هناك تقارب في هذا المعيار إلا أننا نسجل بعض الاختلافات وهذا بحسب معيار عدد العمال المعتمد في التصنيف من دولة إلى أخرى.

وقد سميت المؤسسات غير الكبيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (PME)؛ وهي اختصارا لـ: (Les Petites et Les Moyennes Entreprises)

والتصنيف وفق لمعيار عدد العمال كالآتي:

1.1. التصنيف الأول:

1.1.1. المؤسسات المصغرة: من: 01 عامل، إلى: 9 عمال.

2.1.1. المؤسسات الصغيرة: من: 10 عمال، إلى: 49 عامل.

3.1.1. المؤسسات المتوسطة: من: 50 عامل، إلى: 499 عامل.

4.1.1. المؤسسات الكبيرة: من: 500 عامل، إلى: 999 عامل.

5.1.1. المؤسسات الكبيرة جدا: من: 1000 عامل فما أكثر.

2.1. التصنيف الثاني:

1.2.1. المؤسسات المصغرة: من: 01 عامل، إلى: 9 عمال.

2.2.1. المؤسسات الصغيرة: من: 10 عمال، إلى: 199 عامل.

3.2.1. المؤسسات المتوسطة: من: 200 عامل، إلى: 499 عامل.

4.2.1. المؤسسات الكبيرة: من: 500 عامل فما فوق.[43]

2. معيار رأس المال أو رقم الأعمال:

لأن عدد العمال قد يكون غير دال جدا في مسألة تصنيف المؤسسات، فتعتمد الهيئات إدخال معايير أخرى للتصنيف. ومن بين أهم هذه المعايير معيار رأسمال المؤسسة، أو رقم أعمالها.

فمثلا قد تكون شركة بها 08 عمال فتصنف على أنها مؤسسة(مصغرة)، ورقم أعمالها أكبر من شركة (متوسطة)بها 200 عامل، ولذلك تم إدخال معايير أخرى. كما سنوضحه أدناه.

3. معيار حجم المؤسسة العقاري:

المعيار العقاري يمكن أن يصنف المؤسسات إلى كبيرة وصغيرة وفقا لحجم العقار الذي تشتغل عليه المؤسسة، ويصلح هذا المعيار بشكل دقيق للمؤسسات الزراعية والفلاحية.

عاشرا- تصنيفات أخرى للمؤسسات:

1. مؤسسات المقاولة من الباطن:

شركة المقاولة من الباطن (Sous-traitance) تقوم بالإنتاج لصالح الغير، وهي اتفاق بين مؤسسة أم، وأخرى ثانوية تعمل بأوامر ولصالح الشركة الأم الرئيسية. وعادة ما تكون شركات المقاولة شركات صغيرة.[44]

2. المؤسسات بعلامة مؤسسة ناشئة(Start-Up):

بناء على تقرير الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وطبقا للمرسوم التنفيذي الصادر في: 15 سبتمبر 2020، فقد أنشئت لجنة وطنية تابعة للدائرة الوزارية منح علامة مؤسسة ناشئة (Start-Up).

ويعني المصطلح الإنكليزي لغة (Statrt-up) مشروع مؤسسة صغيرة انطلق للتو.[45]

واصطلاحا يقصد بالمؤسسة الناشئة كل مؤسسة حديثة مبتكرة تقوم بإنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي فكرة مبتكرة جديدة. وتمنح اللجنة الوطنية الوزارية علامة "مؤسسة ناشئة" لأي مؤسسة استوفت الشروط، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ومعايير وشروط الحصول على علامة "مؤسسة " ما يلي:

- يجب أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات.
- رقم الأعمال الأقصى تحدده اللجنة الوطنية لمنح العلامات.
- 50 % من رأسمال الشركة على الأقل يكون مملوك لأشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة، أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة (مؤسسة ناشئة).
- يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.
- لا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

ويرتبط مصطلح المؤسسة الناشئة بمصطلح ريادة الأعمال أو المقاولاتية (Entrepreneurial)، ونعني بالمقاولاتية: هو طرح مشروع ريادي جديد في السوق من خلال إنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة أو مؤسسات قائمة، حيث يقوم المقاول أو رائد الأعمال بإنشاء عمل أو أعمال جديدة أو الاستجابة لفرص جديدة عامة.

كما تعرف المقاولاتية[46] على أنها بدء مشروع تجاري وتوفير المصادر اللازمة والأخذ بالحسبان كلا من المخاطر والعوائد المرتبطة بالمشروع، وتختلف ريادة الأعمال باختلاف النشاط الذي تتبعه هذه المؤسسة الناشئة.

ومفهوم المقاولاتية إذا يرتكز على إيجاد وخلق شيء جديد ذو قيمة مع اعتبار المخاطر والعوائد المصاحبة لهذه العملية من طرف المقاول أو المقاولين.

والعملية المقاولاتية هي القدرة على تحديد وتقييم الفرص ثم تطوير خطة المشروع المناسبة ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء المشروع الريادي الناشئ.[47]

3. المؤسسات بعلامة مشروع مبتكر (Projet Innovant):

يمكن لكل شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين أن يطلبوا لمؤسستهم علامة "مشروع مبتكر" شريطة أن يكون المشروع له علاقة بالابتكار.

ويقدم أصحاب الطلب عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه والعناصر التي تثبت الإمكانات الكبيرة لنمو هذا المشروع.

وتمنح علامة "مشروع مبتكر" لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين.[48]

وبسطا لمعنى المشروع المبتكر فإن الأفكار الإبداعية تصبح ابتكارات مفيدة، عندما تُطبق بنجاح. فربما يكون الإبداع في حد ذاته ملهمًا ومحفزًا وبارعًا، لكن لا توجد قيمة اقتصادية حتى يُعرض في شكل ابتكار. ويأخذ الإبداع أشكالًا مختلفة في الابتكارات الإضافية والجذرية.

وتشمل الابتكارات الإضافية عادة شكلا من الإبداع أكثر هيكلة وإدارة وروية. أما الابتكار الجذري، فيتطلب إبداعا ربما لا يكون مقيدا بالممارسات الحالية وطرق فعل الأشياء.[49]

4. المؤسسات بعلامة "حاضنة أعمال" (Incubateur):

يكون مؤهلا للحصول على علامة "حاضنة أعمال"، كل هيكل تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ودور هذا الهيكل المؤسسي هو اقتراح دعم للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع المبتكرة فيما يخص الإيواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل.

وتمنح اللجنة الوطنية علامة "حاضنة أعمال" بعد تقديم المؤسسة مخطط تهيئة مفصل لحاضنة الأعمال، يوضح الخدمات ومختلف برامج التكوين والتأطير التي تقترحها الحاضنة وكذا قائمة المعدات التي تضعها تحت تصرف المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها.

على أن تكون المؤسسة التي لها علامة "حاضنة أعمال" لديها من المستخدمين ذوي مؤهلات وخبرة مهنية كافية في مجال مرافقة المؤسسات.

ومدة إنشاء مؤسسة حاضنة أعمال 05 سنوات قابلة للتجديد. وتخول للمؤسسة التي تمنح علامة "حاضنة أعمال" الحق في تدابير مساعدة ودعم الدولة.

وتتولى حاضنة الأعمال مرافقة المؤسسات الناشئة التي قبلت احتضانها وتلتزم بما يلي:

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة.
- مرافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة ومساعدتهم في إعداد مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل.
- توفير تكوين نوعي خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية.
- وضع الوسائل اللوجستية تحت تصرف حاملي المشاريع مثل قاعات أنترنت وعتاد أعلام آلي...الخ.[50]

ولضمان نجاح نظام الحاضنات الذي يرافق الشركات الناشئة، يجب أن توفر الحاضنات إطارا متكاملا من الخدمات والتسهيلات والآليات المساندة، فضلا عن الاستشارة التي توفرها مؤسسة متخصصة في نشاط معين من الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمتلك الخبرة في مجال عملها والقدرة على الابتكار، وتقدم خدماتها لفترة

زمنية محددة من خلال رعايتها للمشروعات الاقتصادية لتمكينها من البدء في أعمالها بصورة صحيحة وسليمة من مرحلة النشأة قبل الانطلاق إلى الآفاق الواسعة للاستثمار الاقتصادي.

وعند انتهاء مدة الاحتضان لتلك المشروعات والتي تتفاوت حسب قدرة المشاريع على الاستفادة من الرعاية ومن ثم نموها وتطورها الاقتصادي، يتم انفصال المشروعات عن الحاضنة لإفساح المجال نحو دعم المشاريع الأخرى الجديدة والتي لا تزال في بداية فكرة الإنشاء.

وتزامنت فكرة الحاضنات مع ضرورة مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم وكذلك مساعدة الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج الأبحاث، وهو دور الحاضنات التكنولوجية.

الحادي عشر- تقسيمات الشركات العالمية:

تطورت المؤسسات من وحدات حرفية بسيطة إلى أن وصلت إلى شركات عملاقة عابرة للقارات، بل وتعدى الأمر إلى وجود تكتلات وتحالفات بين هذه الشركات العالمية، وهناك نوعين أساسيين من هذه التجمعات أو التحالفات يسميان بـ: الترست (TRUST)، والكارتل (CARTEL):

1. شركات الكارتل (CARTEL):

وهي شركة عالمية تتأسس من تحالف بين شركات مع استقلالية كل منها، وتنشط كل شركة عضو في الكارتل في دولة أو عدة دول. وتنسق شركات الكارتل فيما

بينها سياساتها التسويقية، الإنتاجية والسعرية التوزيعية والترويجية لتحقيق أهدافها المشتركة والأهداف الاستراتيجية لكل شركة حليفة. ويسمى الكارتل بالحلف الاحتكاري.

ويمكن أن هذا الحلف يكون بين الشركات الكبرى ضمن النطاق الوطني كما يمكن أن يشتكل ضمن النطاق العالمي كشركات النفط العالمية.

2. شركات الترست (TRUST):

وتشبه شركات الترست شركات الكارتل إلا أن الذي يميز تحالف الترست أنه تخضع فيه الشركات الأعضاء لسلطة إدارة واحدة؛ وهو جوهر الاختلاف. بحيث تلتزم الشركات الأعضاء المتحالفة بالخط العام والخطة الاستراتيجية في شركة الترست. ويسمى الترست أيضا بالاتحاد الاحتكاري.

وللترست نوعان هما:

1.2. اتحاد أفقي (Trust Horizontal):

ويضم منشئات ذات فرع صناعي واحد مثل اتحاد منشئات السيارات أو الطيران.

2.2. اتحاد عمودي (Trust Vertical):

ويضم المؤسسات المتكاملة صناعيا، مثل اتحاد منشآت الحديد والصلب.[51]

المحور السادس:

الوظيفة الإنتاجية وأبعادها في المؤسسة الاقتصادية

المحور السادس: الوظيفة الإنتاجية وأبعادها في المؤسسة الاقتصادية

أولا- مفهوم الوظائف الأساسية والفرعية للمؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية وظائف أساسية وأخرى فرعية، أو مكملة للوظائف الرئيسية، وتتمثل أهم الوظائف الأساسية في:

- الوظيفة الإنتاجية.
- الوظائف الإدارية والمالية.
- وظيفة إدارة الموارد البشرية
- وظائف التموين والتخزين.
- الوظيفة التسويقية.

أما الوظائف الفرعية، فتنشأ انطلاقا من الوظائف الأساسية للمؤسسة، فمثلا وظيفة بناء الخط الاستراتيجية والخطط التنفيذية، هي وظيفة إدارية، ووظيفة المحاسبة هي وظيفة مالية، وكلا الوظيفتين هما فرعيتان تندرجان تحت الوظيفة الإدارية والمالية.

وسنتطرق لكل وظيفة أساسية من وظائف المؤسسة الاقتصادية، في جزء منفرد.

ثانيا- الوظيفة الإنتاجية وظيفة أساسية في المؤسسة:

يرى الاقتصادي الفرنسي "هنري فايول"[52] أن وظائف المؤسسة، وخاصة ما يتعلق بالإنتاج الصناعي، لها وظيفتان أساسيتان وهما:

- وظيفة توفير عوامل الإنتاج

▪ ووظيفة الاستغلال.

وهناك وظائف أخرى للمؤسسة الاقتصادية متعددة تكاد تكون لصيقة بعوامل الإنتاج.

وبالنظر لتطور المؤسسة الاقتصادية وتنوعها، إلا أنها بقيت محافظة على الوظائف الأساسية لها مع ظهور وظائف أخرى مكمّلة.

1. ماهية الوظيفة الإنتاجية:

تعتبر الوظيفة الإنتاجية من أهم وظائف المؤسسة الاقتصادية، [53] وتكمن في دمج عوامل الإنتاج، أي القيام بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، بغرض تحقيق الربح. وعادة ما يكون هذا الغرض لصيقا بالمؤسسة الخاصة، دون المؤسسات العمومية، التي تسعى لتحقيق أهداف أساسها تلبية لرغبات وحاجيات المجتمع.

ولأهمية هذه الوظيفة فإن العوامل التي تكوّن المؤسسة، تسمى بعوامل الإنتاج، نسبة إلى أهم وظيفة داخل المؤسسة. وليس غريبا أن نجد أن حتى العوامل المكونة للمؤسسة، تسمي بعوامل الإنتاج، نسبة إلى أهم وظيفة تقوم بها هذه العوامل مجتمعة.

2. المقارنة بين عوامل الإنتاج عند كل من الرأسماليين والاشتراكيين:

ويمكن أن نقارن بين عوامل الإنتاج عند كل من الاشتراكين والرأسماليين من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02):

عوامل الإنتاج عن الاشتراكيين والرأسماليين

النظام / العنصر	الرأسماليون	الاشتراكيون
العمل	وهو ذلك المجهود الذي يقوم به الإنسان، سواء كان مجهودا فكريا أو عضليا، لغرض التأثير في العوامل الأخرى لتحويلها إلى سلع وخدمات تشبع رغبات وحاجات المجتمع. ويطلق على عائد العمل بـ: **الأجور**	نفس التعريف
رأس المال	وهو كل ما يستعمله المنتج من أموال وكذا سلع رأسمالية أو إنتاجية، ولا تستعمل هذه السلع في الاستهلاك النهائي مباشرة. ويدخل في ذلك كل الآلات والمعدات، ووسائل النقل، والعقارات... ويسمى عائد رأس المال بـ: الفائدة.	يسمى عندهم هذا العنصر بـ: وسائل العمل، ويضاف إلى تلك العناصر عنصر الأرض.
الأرض	وهناك من يسميها باسم الطبيعية، وهي عامل أساس من عوامل الإنتاج، لما تحويه في باطنها من ثروات وخاصة المعدنية والبترولية منها، وما على وجهها من مياه وأشجار ومواد طبيعية. وعائد الأرض يسمى بـ: الريع أو الإيجار	وتدخل الأرض كعنصر في عناصر وسائل العمل، أما مجموع موارد الأرض فيسميه الاشتراكيون بمواد العمل.
التنظيم والتسيير أو الإدارة	ويكاد يكون هذا العامل هو جوهر الاختلاف بين النظامين ويعتبر عنصر الإدارة مستحدثا. (أوائل القرن العشرين). فالإدارة عن طريق الإنسان تدمج عوامل الإنتاج بكفاءة لتحقيق أفضل النتائج. وعائدا الإدارة يسمى بـ: الربح	النظام الاشتراكي لا يدرج هذا العامل، لأنه يؤمن بالملكية العامة للمؤسسات، وتتكفل بتسييرها السلطات العمومية.

المصدر: من إعداد الكاتب بناء على المعطيات السابقة.

وتعتبر وظيفة الإنتاج نقطة انطلاق المؤسسة، إذ لا معنى للتوزيع والتخزين، والتسويق..... إلخ بلا إنتاج.

3. الطاقة الإنتاجية وترشيد الإنتاج:

وتسمى أيضا بالقدرة الإنتاجية وتعرّف بأنها القدرة على أداء عمل معين تحت ظروف محددة، أو قدرة المؤسسة في حدود إمكاناتها الحالية؛ إذا فالقدرة الإنتاجية هي أقصى ما يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من مخرجات(سلع وخدمات)، في حدود ما تملكه من موارد (عناصر الإنتاج).

والمؤسسة تعمل على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، لتستفيد استفادة كلية من هذه الموارد المحدودة.

وتستعمل المؤسسات ـ وخاصة ذات التوجه التنموي ـ مفهوم الطاقة الاحتياطية، التي ترمي إلى تأخير دمج جزء من عناصر الإنتاج لوقت لاحق حتى تواجه طلبا محتملا في المستقبل[54].

إن مصطلح "الاستغلال الأمثل"، سيصبح أكثر دقة وتعبيرا إذا استبدلناه بمصطلح "الاستفادة العقلانية".

فغياب الأهداف البيئية في خطة المؤسسة الاقتصادية، ـ والسعي وراء تعظيم الربح فقط، دون النظر لعواقب ذلك على البيئة ـ يلغي التنمية المستدامة القائمة على ترشيد العملية الإنتاجية، والتفاعل الإيجابي مع مشكلة ندرة المواد وتزايد الحاجيات البيئية.

ثالثا-الإنتاج وقضايا البيئية:

1. الإنتاج اللاعقلاني... أصل المشكلة البيئية:

تنشأ المشكلات البيئية بسبب عمليات الإنتاج الخاطئة والعشوائية، أي أنماط الإنتاج والاستهلاك التي لا تراعي الأبعاد البيئية، فمن الطبيعي مثلا أن ينتُجَ مثلا عن أنظمة اقتصاد السوق غير المقننة معدلات تلوث مرتفعة، مصحوبة بانخفاض معدلات مكافحة التلوث.

وتعتمد الشركات غير المقننة في تقديرها على معدلات مكافحة التلوث، بعقد مقارنة بين المكاسب والتكاليف الحدية الخاصة، أما الكفاءة فتتطلب تساوي المكاسب والتكاليف الاجتماعية الحدية لجهود مكافحة التلوث[55].

2. التعجيل بالموازنة بين البيئة والإنتاج:

يستنزف الإنتاج الواسع طاقات وموارد طبيعية ضخمة، وقد نتوقف قليلا إذا سلمنا بأن كل هذا الإنتاج سيكون سبب في تحقيق الرفاهية أو إشباع رغبة لدى المستهلك، لكن الأمر عكس ذلك فالكثير من المنتجات تخزن أو تهتلك أو تتلف، دون تحقيق أدنى استفادة منها.

فكل عام مثلا تتحول غابات تغطي مساحة تساوي مساحة البرتغال إلى استخدامات أخرى، وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقييم موارد الغابات العالمية لعام 2000 في تقريرها الرئيسي، أنه خلال التسعينات من القرن الماضي فقد العالم 95 مليون هكتار من الغابات[56].

وهذه الخسائر جوهرية لأن الغابات توفر حشدا كبيرا من الخدمات الإيكولوجية، والاجتماعية والاقتصادية الحيوية، ويعتمد حوالي: 25 % من سكان العالم إلى حد كبير على موارد الغابات في توفير معيشتهم... هذا على مستوى الغابات فقط.

ولذا فإنه ينبغي حماية مساحات واسعة من الغابات والأراضي والبحار والوديان والهواء... لقيمتها الإيكولوجية.

ولا يعني ذلك أبدا إلغاء الوظيفة الإنتاجية؛ بل يجب استخدام هذه الثروة استخداما مستداما يضمن التعايش بين إنسان اليوم والطبيعة، وإنسان الغد (الأجيال القادمة). لتحقيق إدارة مستدامة للموارد الطبيعية، للوصول لتنمية شاملة مستدامة.

المحور السابع:

الوظيفة التسييرية والمالية

في المؤسسة الاقتصادية

المحور السابع: الوظيفة التسييرية والمالية في المؤسسة الاقتصادية

أولا- تطوير الإدارة والتنظيم في المؤسسة موازة مع أهدافها.

1. تعريف التسيير والتنظيم في المؤسسة:

التسيير هو تلك المجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة، والتي تشمل أساسا:

- التخطيط.
- التنظيم.
- التوجيه.
- المراقبة.

ويتناول التنظيم بصفته جزءا من العملية التسييرية، تصميم بنية المؤسسة أو هيكلتها بما تشتمل عليه هذه البنية من تقسيمات إدارية ومناصب عمل وعلاقات سلطة. [57]

ويكمن جوهر العملية التسييرية في بناء الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، مرورا بتحديد الأهداف وصولا لتحديد الخط التنفيذية.

2. تنمية الإدارة وتطويرها:

يشهد العالم مقاربات فكرية غنية ومتنوعة، تمثلت في الأبحاث والدراسات العلمية التي أبرزت خصائص ومقتضيات تطوير الإدارة العامة، وتوقفت بشكل خاص أمام الدور الذي تلعبه الإدارة الرشيدة (والصالحة) للموارد والخدمات العامة، في

تحقيق تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية، ومن بين أهم النتائج التي خلصت إليها هذه المقاربات نذكر اثنتين:

- اعتماد معايير موضوعية لقياس وتقويم نتائج أداء الموظف العام وخدمات الإدارات والمؤسسات العامة، وما يتلازم مع ذلك من أطر ضابطة، مصححة، ومحفزة لتحقيق نتائج أفضل.
- النزاهة وما يتلازم معها من مساءلة مالية وإدارية.

وعلى هذا الأساس، وانسجاماً مع دورها في ضمان حقوق الإنسان وفي توفير شروط التنمية المستدامة، بادرت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد تشكل الإطار العام لمسار يفترض أن يساهم في تعزيز مناعة الدول والمجتمعات[58].

وتعمل الدول جاهدة على تطوير وتحديث إداراتها العامة، وذلك إدراكا منها بأهمية دورها في تحقيق هدفين مركزيين:

- خدمة المواطن.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. التنظيم والإدارة سبيل لتحقيق أهداف المؤسسة:

تعاني الكثير من الدول عدة اختلالات، على المستوى الاقتصادي، وهو ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وقد أرجع الكثيرون بأن

سبب ذلك هو ضعف التنظيم والإدارة وتفشي الفساد الإداري، وإتباع سياسات خاطئة تخدم المصالح الشخصية فقط.

وعلى هذا الأساس فإن هناك ارتباط وثيق بين وتيرة التنمية والتنظيم والإدارة، وإذا تتبعنا وضعية التنظيم والإدارة في القطاعين الخاص، والعام وخاصة في الدول النامية، كانت السبب المباشر في ضعف الأداء والكفاءة في المؤسسات الاقتصادية، فالتنظيم والإدارة الجيدين هي أهم عامل من عوامل الإنتاج إذا توفر فيهما عنصرين اثنين:

- تكوين أسلوب منهجي لقياس أسلوب الإدارة والعوامل المحددة له وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- استخدام المعلومات المرتبطة بذلك وتحليلها بدقة لمساندة الإصلاحات المؤسسية لكبح الفساد وتحسين أسلوب التنظيم والإدارة.

وتوجد الآن مجموعة وافرة من المؤشرات عبر البلدان لمختلف جوانب التنظيم والإدارة، وهي توحي بقوة بأن أسلوب التنظيم والإدارة له تأثير جوهري على التنمية.

ولكن حتى أفضل مؤشرات التنظيم والإدارة عبر البلدان تظل غير دقيقة ولا تفيدنا كثيرا في معرفة الأسباب المؤدية لفشل المؤسسات والذي يؤدي إلى ضعف التنظيم والإدارة في إطار ظروف معينة[59].

ويكمن التحدي الحقيقي في العمل على تشخيص وتحديد مواضع الضعف ومعالجتها على كل المستويات، وفهم الروابط المتشابكة بينها، للوصول إلى تحقيق

خطة شاملة مبنية على استراتيجيات تحكمها إدارة وتنظيم محكمين، تحقق الأهداف التنموية لكل مؤسسة، حتى نصل إلى تنمية وطنية شاملة.

وعلى المؤسسات إدخال التكنولوجيات[60] المختلفة، وخاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا الوقائية والنظيفة، فالتكنولوجيا هي مفتاح للتنمية المستديمة، إذ لابد من تخصيص المزيد من الموارد لأغراض البحث والتطوير الخاصة بأنواع التكنولوجيا الجديدة التي تصون البيئة.

ثانيا-الوظيفة المالية وأهميتها في المؤسسة:

1. تعريف الوظيفة المالية:

الوظيفة المالية هي مجموعة مهام وعمليات تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وفي إطار محيطها المالي.

وحتى تصل المؤسسة إلى تغطية حاجياتها المالية، تسهر الوظيفة المالية على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها؛ والذي يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن. [61]

2. المصادر المالية لمؤسسة:

للمؤسسة مصادر مالية مختلفة، يفاضل المستثمر بينها باتباع أقل التكاليف المالية نتيجة الاعتماد على مصدر مالي معين؛ ويمكن أن تأخذ هذه المصادر أحد الأشكال الآتية:

2. 1. التمويل الذاتي:

وهي رؤوس الأموال التي يوفرها صاحب الشروع أو مالكه، أو مجموعة الشركاء. ويمكن أن يكون التمويل الذاتي كليا أو جزئيا للمؤسسة، فمثلا يمول المشروع تمويلا ذاتيا بنسبة: 20% والنسبة الباقية تمول بأشكال أخرى.

وعادة ما تكون نسبة التمويل الذاتي مرتفعة، في المؤسسات الصغيرة وخاصة العائلية منها.

2. 2. التمويل بالقروض البنكية:

وهي الأموال التي تطلبها المؤسسة في شكل قروض بنكية، تكون مدة استحقاقها متوسطة أو طويلة الأجل، لمدة تصل إلى عشر سنوات مثلا، ويتحمل المستثمر خدمة هذه القروض ممثلة في أسعار الفائدة على القرض، وكلما كانت القروض أقل مدة، نقصت معها تكلفة أسعار الفائدة.

وفي الجزائر مثلا تُدعَّم المؤسسات ماليا عن طريق وكالات ومؤسسات حكومية مالية داعمة للنسيج المؤسساتي، دورها تسهيل حصول المؤسسات على التمويل اللازم من البنوك.

2. 3. التمويل عن طريق السوق المالية:

تلجأ المؤسسة عند التأسيس أو حتى خلال دورتها الإنتاجية، وعند حاجتها للأموال، إلى بورصة الأوراق المالية، لطرح أسهم وسندات مالية، تمثل حصصا مالية، هذا بالنسبة للأسهم، والتزامات مالية بالنسبة للسندات.

2. 4. التمويل من صندوق المؤسسة:

بعدا انتهاء الدورة الإنتاجية الأولى للمؤسسة وحصولها على أرباح صافية، يمكن للمؤسسة اقتطاع جزء من هذه الأرباح واحتجازها للدورة الإنتاجية المقبلة.

2. 5. التمويل بالمشاركة:

وهي من بين أهم صيغ التمويل الاستثمارية التي تتبعها المصارف الإسلامية، حيث يُمكّن المصرف الإسلامي صاحب المؤسسة من تغطية جزء من رأسمال الشركة (40% مثلا)، ويكون للمصرف نسبة ربح مشاعة أي معلومة، على أن يتحمل المصرف الخسارة في حدود رأس ماله.

والوظيفة المالية مع سعيها لتوفير رؤوس الأموال اللازمة بالقيمة الكافية وفي الوقت المناسب، تسعى أيضا لاختيار طريقة التمويل التي تكون ذات تكاليف أقل.

3. أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة:

تسعى المؤسسة من خلال إدارتها للوظيفة المالية لتحقيق الأهداف الآتية: [62]

- دراسة الحاجة المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة.
- دراسة الإمكانيات المتوفرة أمام المؤسسة للحصول على الأموال المطلوبة.
- المقارنة بين مختلف البدائل واقتراح بأحسن مردودية وبأقل تكلفة.
- تسيير خزينة المؤسسة وسيولتها المالية، أي الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة بما يمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة.
- مراقبة الأموال عند استعمالها في أقسام المحاسبة العامة والتحليلية.

- تعظيم الربح من خلال تخصيص واستثمار الموارد المالية على الأصول والأنشطة المختلفة.

المحور الثامن:

وظيفة إدارة (تسيير) الموارد البشرية

المحور الثامن: وظيفة إدارة (تسيير) الموارد البشرية

أولا- ماهية إدارة الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية كل القوى العاملة في المؤسسة بشتى مستوياتها، وتوفر الموارد البشرية مساهمة فعالة في القيم المضافة بالمؤسسة وإعطائها بعدا وقدرة تنافسية.

وتعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر الإنتاج لا سيما المؤسسات الخدمية، التي يكون فيها المورد البشري، منجا للخدمة ومقدما لها في نفس الوقت.

وكما أن للمورد البشري في المؤسسة هو مصدر للثروة، فإدارته أيضا هي باب للتكلفة المالية على عاتق المؤسسة.

ويمكن تعريف إدارة الموارد البشرية (GRH) بأنها: " قدرة المؤسسة على إيجاد كفاية أو موائمة بين أداء الموارد البشرية وكيفية تأهيلها بالمهارات المتغيرة باستمرار"[63].

والموارد البشرية هي جميع العاملين في المؤسسة من عمال وفنيين ولإداريين ورؤساء، أما إدارة الموارد البشرية فهي جميع الأنشطة النظامية التي تستهدف جذب العمالة والحفاظ عليها تنميتها بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.[64]

ثانيا- تأهيل رأس المال البشري كأحد أهم عناصر الإنتاج:

1. التربية والتعليم والتكوين أساس كل تنمية:

تواجه دول العالم المختلفة، وخاصة الدول النامية، تحديات أساسية تدور كلها حول كيفية تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي ثم الرفاهية الاقتصادية

والاجتماعية لأبنائها، والحفاظ على مركزها في مجتمع الدول، من خلال التفاعل الإيجابي مع غيرها من الدول التي سبقتها، في مجالات التطوير العلمي والتكنولوجي والإنتاجي.

وتسعى المجتمعات المختلفة إلى تحقيق غايات وأهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية من خلال الاستغلال المنظم للموارد المتاحة (مادية وبشرية)، والعمل على تنمية المزيد من تلك الموارد.

إن الثورة العلمية والمعرفية والتكنولوجية وما يصاحبها من تفجر سكاني وحراك اجتماعي، وتغيير اقتصادي في المجالات المتعددة وما يسوده من انفتاح على العالم، جعل من التعلم والتربية والثقافة وسيلة للتسابق والتنافس وبذل الجهود الحثيثة لمواكبة المستجدات، مما أدى إلى مراجعة المؤسسات لسياساتها وأهدافها وأنشطتها المتعلقة بإعداد وتدريب الكوادر البشرية على مختلف المستويات، من خلال تزويدها ببرامج تدريبية مناسبة لرفع كفاءتها الإنتاجية وتحسين أداء العاملين فيها.

وتعتبر تهيئة الإدارة التربوية جزءاً من عملية التنمية والتطوير، إذ تؤدي دوراً كبيراً وأساسياً في تمكين الإدارات في المؤسسات من تحقيق أهدافها وإنجاح خططها ورفع مستوى أداء العاملين لديها، والإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة في تلك المؤسسات.

2. أهمية البعد الإنساني في التنمية:

إن البعد السكاني يعتبر دعامة أساسية للتنمية، وتتعاون مجالات علمية عديدة في محاولة قياس وتحليل العوامل التي تؤثر على تنمية نوعية ورفاهية السكان، (والتي يمكن التعبير عنها من خلال مؤشرات:

نوعية التعليم - الرعاية الصحية - العدالة في توزيع الدخل - حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية - توفير الخدمات الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء والإسكان والخدمات الأخرى).

وكانت نتيجة الاهتمام المتزايد بجانب السكان أن ظهرت مصطلحات ومفاهيم جديدة مثل رأس المال البشرى، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة.. اخ.

ورأس المال البشرى هو مصطلح للتعبير عن أهمية تراكم القوى العاملة من الناحية العددية والنوعية (مستوى التعليم والخبرة) كمدخل هام في العملية الإنتاجية.

وفى هذا السياق يمكن القول بأن عائد الإنفاق الاستثماري على التنمية البشرية لا يقل أهمية عن رأس المال من الآلات والمعدات؛ ذلك لأن المعرفة البشرية هي السبيل البديل لمساعدة الدول النامية على النهوض والتقدم - خصوصاً في حالة محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال - لسد الفجوة في القدرة على الابتكار وملاحقه التطور السريع في مجالات:

التقدم التكنولوجي - التنظيم والإدارة - التخطيط - استغلال الموارد - اتخاذ القرار على أساس علمي - ملاحقة التطور في برمجيات ونظم الحاسب الآلي.

أما مصطلح " التنمية البشرية " فبدأ يظهر على الساحة مع إصدار أول تقرير للتنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990م.

ولقد تم تعريف مفهوم التنمية البشرية في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي:

"التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس". ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت؛ أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاث هي:

- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.
- أن يكتسبوا المعرفة.
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

وتعتمد تقارير التنمية البشرية على مؤشر تجميعي لقياس ومقارنة إنجاز الدول في مجال التنمية البشرية يسمى:

"**Human Development Index**" ومؤشر التنمية البشرية العالمي الذي يستخدم في مقارنة وترتيب الدول حسب جهود التنمية البشرية، هو مؤشر تركيبي يتم حسابه من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (وهو مؤشر لقياس مدى الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة).
- العمر المتوقع (مؤشر لقياس طول العمر).
- نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة (مؤشر لقياس اكتساب المعرفة). [65]

المحور التاسع:

الوظيفة التسويقية في المؤسسة

المحور التاسع: الوظيفة التسويقية في المؤسسة.

أولا- مفهوم التسويق:

يعتبر التسويق، أحد الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المنشأة، لما له الدور الكبير نجاحها وبقائها في السوق، وقد فرض التسويق نفسه، بعد أن تغير مفهوم بيع ما ننتج، إلى إنتاج ما يباع، وهذا انطلاقا من المستهلك، حتى الرجوع إليه. ولم يقتصر التسويق على المنشئات الإنتاجية فقط، بل مارست المنشئات الخدماتية هي الأخرى مفهوم التسويق.

1. تعريف الجمعية الأمريكية للتسويق والذي نُشر عام 1985 م عن مجلس إدارة الجمعية الأمريكية للتسويق كما يلي:

"التسويق هو مجموعة الأعمال التي توجه انسياب السلع والخدمات، من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل". [66]

2. وقد عرفه (Ph. Kotler) بما يلي:

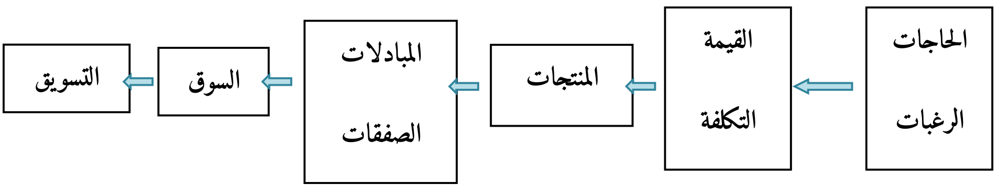
"التسويق هو نشاط إنساني يهدف إلى إشباع الاحتياجات والرغبات من خلال عمليات تبادلية"[67].

ويُنهي هذا التعريف مهمة المسوق عند إشباع احتياجات المستهلك؛ ولكن الوظيفة التسويقية قد تستمر حتى بعد عملية البيع، ويقول (Ph. Kotler): " أن على المنشأة الاختيار بين خمسة توجهات، لإدارة جميع أنشطتها التبادلية". [68]

وقد حدد (Ph. Kotler)، والذي يعتبر أب التسويق الحديث، المفاهيم التسويقية مختصرة في الشكل التالي:

الشكل رقم(2):

المفاهيم الأساسية للتسويق عند: (Ph. Kotler)



المصدر:

PH. Kotler et B. Dubois: Marketing MANAGEMENT, (9èmeEdition ,PARIS: Publi-Union, 1997), ،op.cit،p7.

ثانيا- مهام ووظائف النشاط التسويقي في المؤسسة:

حسب التعريف الحديث للتسويق، أستطيع أن أذكر الوظائف التسويقية التالية:

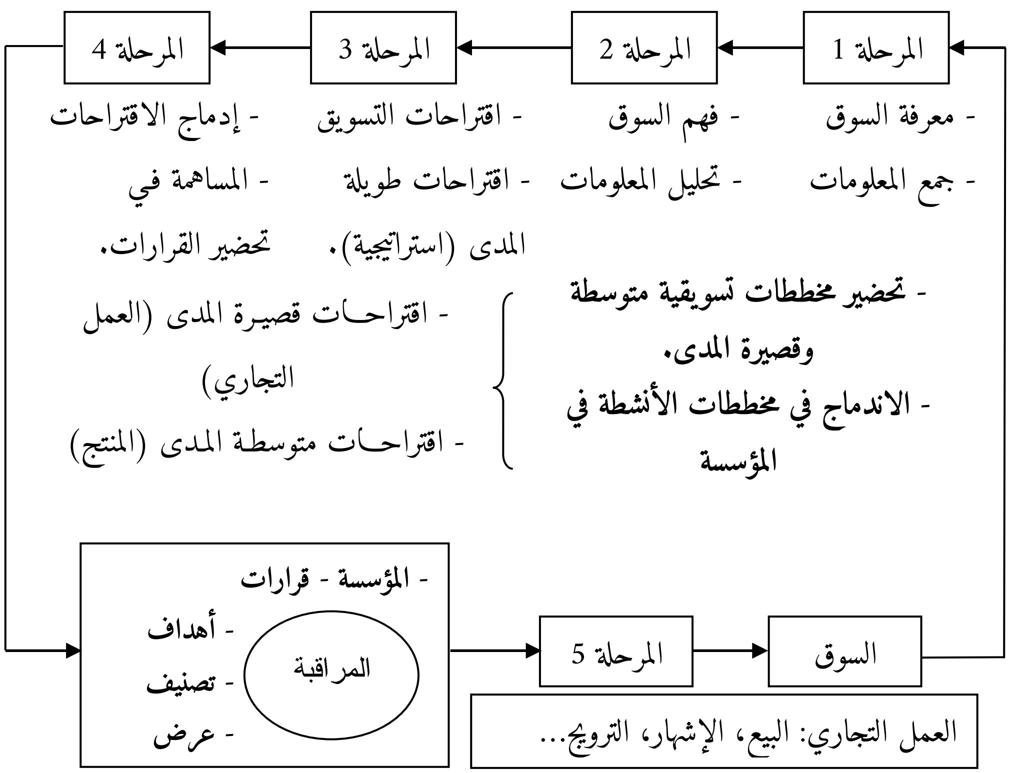
1. تحديد السياسات والبرامج التسويقية المناسبة لمختلف المؤسسات العامة والخاصة.
2. تصميم وتنفيذ التجارب الميدانية، وملاحظة وتحليل الأنماط السلوكية لعينات من للعملاء.
3. تجميع وتحليل وتفسير البيانات التي يتم جمعها لمعالجة مشاكل تسويقية حالية، أو محتملة الوقوع.
4. إجراء اختبارات السوق للسلع الجديدة قصد التعرف على مواقف المستهلكين.

5. تحديد السياسات المرتبطة بالماركة، وجميع الضمانات والخدمات الواجب تقديمها مع السلعة المباعة.

6.دراسة المنافسة، و إنشاء مزيج تسويقي فعال ومتابعته قياسا تطويرا. ويمكن توضيح آلية ديناميكية[69] التسويق بالشكل التالي.

الشكل رقم: (03)

ديناميكية آلية التسويق



المصدر:

Annie Zeyl et Alfred Zeyl, plan marketing et d'action commerciales,(Paris: édition vuiber gestion, 1991),p6.

ثالثا- هدف النشاط التسويقي:

للتسويق أهداف متعددة نذكر منها: [70]

1. تعظيم ربح المؤسسة أو المنظمة.
2. التنبؤ برغبات وحاجات أفراد المجتمع، أو القطاعات السوقية المدروسة، ومحاولة إشباعها.
3. تحقيق أكبر نسبة من الرضى لدى المستهلكين تجاه مؤسستهم.
4. المحافظة على المركز التنافسي للمؤسسة.

رابعا- مجالات تطبيق التسويق:

يهتم التسويق بخطوات التبادل في السوق، وقد صمم التسويق لتحقيق هذا التبادل، وإذا كان بمقدور مجتمع معين أن يعيش بدون الحاجة إلى التبادل، فلن تكون هناك حاجة إلى التسويق.

ولكنه من الواضح أنه، من النادر جدا العثور على مجتمع لا يحتاج إلى التبادل. وفي واقع الأمر فإن الجميع يعتمد بشكل مباشر على التبادل لإشباع حاجاتهم ورغباتهم.

والتقنيات التسويقية، أصبحت تقليديا، مطبقة في المنظمات التي تستهدف الربح، وحتى زمن قريب كان الافتراض جدلا بأن كل تسويق هو تسويق يستهدف الربح، ولكن مؤخرا تمت إضافة هامة لهذه الفكرة، بحيث أن التقنيات طبقت في العديد

من المنظمات التي لا تستهدف الربح، كما استخدمت المنظمات الخيرية والحكومية قسما من الطرق التي طورت في تسويق الخدمات الصحية والمجالات العسكرية.

وهكذا فإن مجال التسويق لم يعد ينظر له على أساس أنه مقصورا على المجالات التي تستهدف الربح فقط. ويمكن تقسيم مجال التسويق إلى مستويين هما: [71]

1. المستوى الضيق:

وهو الذي يستهدف المنظمات التي تسعى لتحقيق الربح، حيث يركز على تحقيق أكبر قدر من الأرباح في فترة زمنية قصيرة، ودون الأخذ بالاعتبار المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، وهو في ظاهره ـ أي التسويق ـ خدمة المستهلك، وحقيقته خدمة المنظمة لتحقيق أقصى الأرباح.

2. التسويق الشامل:

فهو يستهدف جميع المنظمات سواء أكانت منظمات تهدف إلى الربح أولا تهدف إليه، وسواء أكانت منتجاتها سلعا أو خدمات أو أفكارا، وقد استهدف التسويق الشامل خدمة المستهلك والمجتمع والمنظمة.

خامسا- مجالات قطاعات التسويق:

أستطيع تحديد مجالات التسويق في القطاعات التالية كما يلي:

1. التسويق في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي:

لم يتغلغل التسويق في كل القطاعات التجارية والصناعية بصفة متشابهة، فقد اهتم بقطاع المنتجات ذات الاستهلاك الواسع أين ظهر بقوة، ثم توسع ليشمل قطاع السلع الدائمة وقطاع السلع الصناعية، بينما عرف دمجه تأخرا في القطاعات الخدماتية.

إلا أن التسويق اليوم يعتبر من أهم السبل التي من شأنها أن تطور هذه القطاعات ولاسيما في مجال البنوك.

2. التسويق في القطاعات غير المربحة: [72]

يجلب التسويق بصفة متزايدة اهتمام المنظمات غير المربحة، كالمدارس، المستشفيات، المتاحف، مراكز الثقافة والجمعيات الأهلية وغيرها.

3. التسويق في القطاع الخارجي:

لقد انتشر تطبيق التقنيات التسويقية، التي أغلبها طورت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في أوروبا، ثم باقي أنحاء العالم؛ وأكبر الشركات متعددة الجنسيات لعبت دورا هاما في هذا الميدان. ومن بين أنواع التسويق الدولي.

4. التسويق السياسي:

ويستعمل هذا النوع من التسويق من طرف المنظمات والأحزاب السياسية، وبصفة عامة الدولة، وهو عبارة عن نظريات وطرق مستعملة من طرف الأحزاب السياسية والسلطة العمومية للتعريف ببرامجهم والتأثير بها على كل المواطنين. [73]

المحور العاشر:

الوظائف الفرعية (العامة)

للمؤسسة الاقتصادية

المحور العاشر: الوظائف الفرعية (العامة) للمؤسسة الاقتصادية

أولا- وظيفة توزيع القيم المضافة:

تسعى المؤسسات إلى تعظيم القيم المضافة التي تعبر عن تلك الفروق بين الحجم الكلي للمبيعات (المخرجات)؛ وبين مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة (المدخلات) الداخلة في العملية الإنتاجية هذا الفرق يسمى بالربح.

والمؤسسة من خلال إدارتها تقوم بتقسيم هذا الربح على فئات أو أقسام مختلفة كل حسب علاقته بوظيفة الإنتاج فمثلا " يعطى ويقسم الربح إلى:

- العمال ← كرواتب
- إدارة الضرائب ← كاقتطاع
- الآلات الإنتاجية ← كتغطية للاهتلاك أو تحديث الآلات
- الشركاء ← كار باح أو عوائد مالية للاسهم.
- مؤسسات أخرى← كتكلفة الأداء خدمات النقل، الكهرباء، الهاتف... إلخ.
- مؤسسة الضمان الاجتماعي ← كتأمينات
- صندوق المؤسسة المالي ← كتمويل ذاتي للمؤسسة.

ثانيا- وظيفة اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية:

وتعتبر هذه الوظيفة من أصعب الوظائف وأخطرها في نفس الوقت، وتضطلع بهذه المهمة الإدارة أو الهيئة المسيرة للمنشأة، ويمكن أن تكون هذه القرارات عليا،

أي من رأس الهرم الإداري، وعادة ما تكون كبيرة وحساسة؛ كما يمكن أن تكون قرارات ثانوية على مستوى المصالح.

والقرارات الداخلية تؤثر مباشرة على إنتاجية المؤسسة وربحيتها ونوع السلعة أو الخدمة، أو التوزيع وطرقه، وتوسيع الإنتاج... الخ.

كما أنه لها تأثير غير خارجي مباشر، يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل؛ فالمؤسسة من خلال قراراتها الداخلية تؤثر على موارد الدولة الطبيعية من جهة وعلى كيفية استخدامها من جهة أخرى؛ وكذا الوصول بالاقتصاد الوطني إلى تحقيق الاكتفاء... الخ.

ثالثا- الوظيفة الاجتماعية:

عرفنا سابقا المؤسسة على أنها خلية إنسانية، وبما أن التناسق بين العمال مطلوب لتحقيق هدف مشترك فإنه لن يكون إلا بتوفير الجو الاجتماعي داخل المؤسسة. ومن جهة أخرى فإن للمؤسسة دور اجتماعي في الدولة يتمثل في:

تشغيل العمال وضمان دورية رواتبهم، وترقيهم وتكوينهم. فإلى جانب التأثير على الدخل الوطني على المستويات الاقتصادية الكلية، فإن هذه الوظيفة لها الدور الكبير في حماية المجتمع من شبح البطالة وما يترتب عنه من آفاق اجتماعية

رابعا- وظائف أخرى للمؤسسة:

يمكن أن نضيف وظائف و أدوار عامة للمؤسسة في القطر أهما:

- ترقية الاقتصاد الوطني.
- موازنة ميزان المدفوعات وتحقيق فائض من خلال تشجيع التصدير وبالتالي انقاص حجم الواردات.
- تحقيق السيادة من خلال الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.
- المشاركة في الحفاظ على المورث الثقافي المحلي وتطويره.

المحور الحادي عشر:

وظائف وأدوار المؤسسة الاقتصادية وفق مفاهيم التنمية المستدامة.

المحور الحادي عشر: وظائف وأدوار المؤسسة الاقتصادية وفق مفاهيم التنمية المستدامة.

أولا- المفهوم الجديد للوظائف الحديثة للمؤسسة الاقتصادية:

عرفت المؤسسات، بشتى أنواعها تحولات كبرى، منذ نشأتها كوحدات حرفية بسيطة مرورا بتطور مدارس الفكر الاقتصادي، توقفا عند ابتكار آلة النسيج وما سمي بعدها بـ"الثورة الصناعية"، وصولا إلى المؤسسات والشركات العابرة للقارات، هذه التحولات ظهرت جليا في الوظائف المنوطة بكل مؤسسة.

وإن كان المفهوم القديم، أو التقليدي، لهدف المؤسسة يتركز على "تعظيم الربح" وفقط... ! فإن هناك مفاهيم أخرى حديثة ألقت بظلالها على الوظائف والأهداف الحقيقة للمؤسسة، الرامية إلى ضبط موارد المؤسسة واستغلالها الاستغلال الأمثل والمنظم، بل والعمل على تنمية تلك الموارد المحدودة. "أحد مفاهيم التنمية المستدامة".

إن هذا المفهوم الجديد فرض على المؤسسات مراجعة سياساتها وأنشطتها وأهدافها ووظائفها لتحقيق تفاعل إيجابي بين المؤسسة ومحيطها، تماشيا مع ما تفرضه أبجديات التنمية المستدامة.

وينقسم محيط المؤسسة إلى سبعة أقسام[74] وهي:

الشق (السياسي والقانوني)، (الاقتصادي)، (الاجتماعي والثقافي)، (التكنولوجي والإيكولوجي)، ومن بين أهم أقسام البيئة القسم "الإيكولوجي" وهو كل ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بالكائنات الحية في محيطها.

مما يُملي على المؤسسات "الحد بل ومعالجة إشكاليات التلوث"، وهدر الثروات وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وإعادة صياغة وظائف المؤسسة بما يتماشى والحفاظ على البيئة ومقوماتها، والبحث عن وظائف تعمل على "إزاحة التلوث البيئي الصناعي والمائي والهوائي"؛ و"التفكير في اعتماد نظم للتأهيل البيئي لتعزيز الانتماء لمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة".

ونعتقد أن المفهوم الجديد للوظائف الحديثة للمؤسسة الاقتصادية يصب في مجرى تحقيق هدفين أساسيين اثنين هما:

1. **خدمة الإنسان وتلبية حاجاته المتطورة:** بتوفير سلع وخدمات تلائمه كما ونوعا وسعرا.

2. **تحقيق التنمية المستدامة:** لكل من:

- **المؤسسة**: بالاستغلال الأمثل للموارد وبأقل التكاليف.
- **البيئة المحيطة**: بالتفاعل الإيجابي معها أخذاً وعطاءً.

وقد سخرت الدول، وخاصة المتقدمة منها، مبالغ طائلة من أجل تحديث وظائف وأداء المؤسسات العامة والخاصة لإرساء مقومات التنمية الشاملة والمستدامة لمجتمعاتها.

ثانيا- مفهوم التنمية المستدامة:

1. اتفاق للقادة بالإجماع:

قام قادة أكثر من مائتين وسبعين دولة بالتصديق على فكرة التنمية المستدامة تصديقاً رسمياً، وذلك في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام1992م، بعد أن قدم التقرير الذي رفعته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في عام 1987م، ودعت إلى التأييد بالإجماع على الصعيد الدولي لإعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للدول، ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية. وبالفعل استجابت الدول جميعها لما دعت إليه اللجنة.

2. كنه ومدلولات التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة يمكن تعريفها بأنها: "التنمية المستدامة هي تلك التي تلبى احتياجات الفرد الحالية مع الأخذ في الاعتبار قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها ".

ويشتمل المصطلح على مفهومين أساسين:

- **الحاجة** (وبالأخص الاحتياجات الجوهرية لفقراء العالم).
- **القيود** التي تفرضها الحالة التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي على القدرة البيئية في تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل .

3. تعريف "برونتلاند"[75] للتنمية المستدامة:

لقد اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987 (WCED،1987).

حيث تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة حسب تقرير[76] "برونتلاند" الشهير في عام 1987 على أنها: **"التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها".** [77]

4. تعاريف أخرى للتنمية المستدامة:

إلى جانب هذا نجد تعاريف مختصرة للتنمية المستدامة كما يلي:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

وتصب مفاهيم التنمية المستدامة في الارتقاء برفاهية الإنسان والوفاء بالاحتياجات الأساسية للفقراء، وحماية رفاهية الأجيال القادمة، والحفاظ على الموارد البيئية، ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي، وفى الحدود المسموح بها، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئية عند وضع القرار.[78]

المحور الثاني عشر:

خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية

المحور الثاني عشر: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية

أولا- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

1. القدرة على إقامة نظام يسمح بالتفاعل الديناميكي بين عناصر الإنتاج التي تمتلكها.

2. القدرة على الإنتاج سواء السلعي أو الخدمي من أجل تحقيق أهدافها.

3. تمتلك المؤسسة سجلات محاسبية خاصة بها.

4. النشاط يكون في إطار قانوني معين.

5. ارتباط إطارها القانوني بطبيعة نشاطها.

6. للمؤسسة شخصية حقيقة أو معنوية مستقلة ماليا.

7. القدرة على التفاعل الإيجابي مع البيئة الداخلية والخارجية.

ثانيا- أهداف المؤسسة الاقتصادية تحدد بشكلها القانوني:

إذا تكلمنا عن أهداف المؤسسة الاقتصادية فسنشير إلى ملاحظتين اثنتين:

- هناك أهداف ثانوية وأخرى رئيسية أو أساسية.
- يختلف هذا الهدف من مؤسسة إلى أخرى بحسب طبيعتها.

ولذا فقد قسمت المؤسسات بناء على أهدافها إلى:

- مؤسسة عمومية.
- مؤسسة خاصة.
- مؤسسة خيرية.

ثالثا- أهداف المؤسسة العمومية:

1. تعريف المؤسسة العمومية:

وهي المؤسسة التي تمتلكها الدولة كلية أو تمتلك السهم الأكبر فيها، وتهدف المؤسسة الاقتصادية العمومية إلى خدمة الصالح العام. وفيما يلي أهداف المؤسسة الاقتصادية العمومية.

2. الأهداف الرئيسية للمؤسسة العمومية:

2. 1. توفير السلع والخدمات الأساسية للمجتمع:

حيث تسهر الدولة على توفير السلع والخدمات واسعة الاستهلاك، للمجتمع، وعادة ما تتكفل الدولة من خلال مؤسساتها العمومية بإنتاج السلع الأساسية والاستراتيجية، لا سيما إذا كانت هذه الدولة تتبع نظام اقتصاد السوق.

فتحاشيا للمضاربات والاحتكارات للسلع الأساسية، فإنها تعمل - أي الدولة - على أن يكون لها النصيب الأكبر في القطاع المؤسساتي المستهدف.

2. 2. الاستقلالية الاقتصادية وتحقيق السيادة:

أي أن المؤسسة تعمل على تلبية حاجات السوق المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وخاصة الغذائي، وبالتالي تلاشي كل الضغوطات الأجنبية.

2. 3. النهوض بالاقتصاد الوطني:

عن طريق خطة اقتصادية شاملة ومن بين صور النهوض بالاقتصاد الوطني السعي إلى:

أ- الوصول إلى العمالة أو التشغيل التام.

ب- موازنة الميزان التجاري بالتقليل من الصادرات وتوسيع حجم الواردات.

ج- زيادة الدخل الوطني الذي ينعكس على دخول الأفراد.

3. الأهداف الثانوية للمؤسسة العمومية:

وهي الأهداف المكملة للأهداف العامة، ونستطيع القول بأن تحقيق الأهداف الرئيسة تؤدي حتميا إلى تحقيق الأهداف الثانوية؛ ويمكن حصر أهم هذه الأهداف في:

3. 1. استعمال المواد المتاحة بشكل أمثل:

بما أن عناصر الإنتاج، وخاصة المواد الأولية، تتصف بالندرة، فعلى المؤسسة من خلال خطتها واستراتيجيتها الإدارية العمل على عقلنة الإنتاج للوصول إلى الحفاظ على موارد الدولية، هذا من جهة؛ واستغلالها الاستغلال الأمثل من جهة ثانية. (المؤسسة الخاصة عادة ما يكون همها جلب المواد الأولية بل والانفراد بها لتحقيق ربحها وتميزها على منافسيها).

3. 2. رفع مستوى المعيشة:

المؤسسة العمومية من أهدافها رفع مستوى الأنماط المعيشية للأفراد وذلك من خلال:

أ- إنتاج سلعة معقولة الثمن (بتخفيض تكاليف الإنتاج، وإن لم تتمكن المؤسسة العمومية من ذلك فإنها تقوم بتدعيم الأسعار الوطنية، من خلال دعم المنتجين).

ب- التحكم في الأسعار الوطنية بزيادة العرض في السوق، وبواسطة تحديد سقوف الأسعار للمواد والسلع الأساسية.

ج- تقديم سلع وخدمات مجانية للمجتمع... الخ.

د- ضمان إعطاء القدرة الشرائية للأفراد عن طريق التشغيل لضمان الأجرة الشهرية للعامل.

3. 3. التأثير في النمط الاستهلاكي للمجتمع:

وهذا عن طريق الدراسات التي تقوم بها الإدارة للتخلي عن استهلاك سلعة أو ترشيد الاستهلاك أو استبدال منتوج تكاليفه عالية بآخر أقل تكلفة، أو التخفيف من استيراد سلعة ما... الخ.

وتستعمل المؤسسات العمومية الوسائل الإشهارية الدعائية (المزيج الترويجي). وقد تلجأ المؤسسة العمومية أحيانا لأحد السلطات التنفيذية لسحب سلعة ما من السوق أو منع استيرادها واستبدالها بسلعة أخرى محلية.

3. 4. الربح:

وقد أخّرت هذا الهدف عنوة حتى نعلم بأنه ليس هدفا أساسيا، بل أن الربح في المؤسسة العمومية لا معنى له إذ لم تحقق الأهداف الأساسية، كما أنه يمكن أن يهمش الربح أحيانا. [79]

وتضمن المؤسسات العمومية بقائها وضمان مصادر تمويلها، بفضل الدولة وأجهزتها، كما هو حاصل في برامج الحكومة لدعم المؤسسة العمومية.

فأحيانا تمول المؤسسة وهي مفلسة باسم الإنعاش الاقتصادي تارة، وباسم إعادة الهيكلة تارة أخرى. وهكذا، بعكس المؤسسة الخاصة التي يساوي عدم ربحها، خسارتها، وخروجها من السوق مجبرة.

رابعا- أهداف المؤسسة الخاصة:

1. تعريف المؤسسة الخاصة:

وهي التي تعود ملكيتها للأفراد الخواص، سواء كان فردا أو مجموعة شركاء.

2. الربح هدف رئيسي في المؤسسة الخاصة:

وتسعى المؤسسة الخاصة لتحقيق الهدف الرئيسي والوحيد وهو تحقيق أعلى عائد على رأس المال المستثمر، من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم حجم المبيعات، وتهدف المؤسسة الخاصة أساسا إلى الربح لغرض:

أ- تعظيم حصة المساهمين أو الشركاء الماليين.

ب- رفع رأس مال المؤسسة عن طريق التمويل الذاتي.

ج- تغطية تكاليف الإنتاج المختلفة المباشرة وغير المباشرة.

د- توسيع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة.

3. العناية بعناصر الإنتاج هدفا ثانويا في المؤسسة الخاصة:

وهذا الهدف يعتبر ثانويا خدمة للهدف الأساسي الربح، والعناية بعناصر الإنتاج تضمن رفع الكفاءة الإنتاجية لكل عنصر من عناصر الإنتاج، وبالتالي توسيع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة ككل ويدخل في ذلك:

أ- صيانة وتحديث الآلات والعقارات... الخ.

ب – ضمان الحصول على رأس المال.

جـ- التدريب والتكوين والرسكلة للموارد البشرية، وتعتبر الموارد البشرية عنصر تركيز عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها، وخاصة المؤسسات الخدمية، وبالتالي تهدف المؤسسة حتى تضمن استقرار العنصر الحي (الموارد البشرية) داخل المؤسسة إلى:

- إعطاء حقوق العمال وتشجيعهم: حتى يقوم العامل بأداء وظائفهم على أحسن وجه سواء الإنتاجية أو الإدارية.
- ضمان دورية الأجور.
- تأمين العمال.
- المساكن الوظيفية.
- البرامج الترفيهية الخاصة كالرحلات والهدايا.... الخ.
- العطل الأسبوعية والسنوية
- توفير وسائل الراحة داخل المؤسسة.

وعادة ما تكون هذه الحقوق غير مكتملة للعامل في المؤسسات الخاصة، التي قد لا يهمها راحة العمال مادام أنه ينتج ويحصل العامل في المؤسسة الخاصة بأحد طرق ثلاث:

- ما كان حقا أساسيا كالأجر.

- مطالبة النقابات والاتحادات العمالية. [80]

- الشروط التي تفرضها الدولة؛ إما عن طريق مؤسساتها، أو عن طريق منظمات دولية (كالمكتب الدولي للعمل أو منضمة حقوق الإنسان... الخ)

وهدف العناية بعناصر الإنتاج تستهدف المؤسسة الخاصة لأنه ينعكس على الربح، فيما تستهدف المؤسسة العمومية العناية بالموارد البشرية أكثر من أي عنصر آخر.

خامسا- المؤسسات الخيرية الخاصة:

وتكاد تكون مماثلة للمؤسسات العمومية لأنها تخدم الصالح العام؛ والذي يميزها عن المؤسسة العمومية هو أن هذه الأخيرة تهتم بكل شرائح المجتمع.

أما المؤسسة الخيرية فتهتم عادة بفئة المحتاجين فقط، وذوي الدخل الضعيف، وتهدف هذه المؤسسات من خلال عملياتها الإنتاجية أو استثماراتها إلى مساعدة وتحسين وضعية المعيشة للعائلات الفقيرة.

وتلجأ المؤسسة إلى تحقيق أعلى ربح لضمان بقائها بجانب هذه الفئة كما أشير إلى هذه المؤسسات تلجأ إلى تمويل أنشطتها بما تحصل عليه من مساعدات مالية وهبات مختلفة من الدولة أو المؤسسات أو الأفراد.

المحور الثالث عشر:

المحيط الداخلي
والخارجي القريب للمؤسسة

المحور الثالث عشر: المحيط الداخلي والخارجي القريب للمؤسسة.

أولا- تعريف محيط المؤسسة:

المحيط ونقصد به الحيز الذي يعبر عن الظروف والمعنوية والواقع المادي والطبيعة القانونية المحيطة بالمؤسسة، والمحيط يشكل المناخ الاستثماري الذي تنشط فيه المؤسسة، ويمكن تقسيم محيط إلى ثلاث مستويات:

- المحيط الداخلي للمؤسسة.
- المحيط الخارجي القريب من المؤسسة.
- المحيط الخارجي البعيد من المؤسسة.

وتتفاعل المؤسسة مع محيطها تأثيرا وتأثرا، فهي تسعى إلى أن يكون محيطها الداخلي مضبوطا ويستجيب لأهداف وغيات المؤسسة، كما تعمل المؤسسة على الاستفادة من الفرص التي يتيحها المحيط الخارجي.

ثانيا- مكونات المحيط الداخلي للمؤسسة:

يتكون المحيط الداخلي للمؤسسة من أهداف وغايات المؤسسة، المرسومة في الخطة الاستراتيجية العامة وكذا الخطط التنفيذية لتحقيق تلك الأهداف، ويضطلع بهذه المهمة، الإدارة العليا (القيادة).

كما يضم المحيط الداخلي التنظيم الإداري الخاص بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي، وكذا كل عناصر الإنتاج الأخرى، من موارد بشرية مسيرة ومنفذة ضمن هيكل متميز وواضح، وعادة ما يكون هذا المحيط من أسهل المستويات، وهذا لأنه يسهل

التحكم فيه، لكن نشير إلى أن أي خلل في أي جزء من أجزاء المحيط الداخلي سيظهر تأثيره جليا ومباشرة في أداء المؤسسة.

فمثلا عند أخذ قرار بتغيير خط إنتاجي بإلغاء سلعة أو استبدالها بأخرى، فإنه وبصحة هذا القرار ينعكس ذلك إيجابا على مردودية المؤسسة والعكس بالعكس.

إن حسن المحيط الداخلي، ترتبط أساسا بتوافر عناصر الإنتاج الكفأة (المورد البشري)، ورأس المال الكافي، ووفرة المواد الأولية كما ونوعا.

ثالثا- المحيط الخارجي القريب:

ونقصد به ذلك المحيط خارج المؤسسة الذي تتعامل به المؤسسة بانتظام خلال القيام بمهامها الدورية، ويتكون المحيط الخارجي القريب من أربع عناصر رئيسية سيأتي تفصيلها كما يلي:

1. السوق:

وهو ذلك الحيز (المادي أو المعنوي) الذي يلتقي فيه البائع والمشتري (المنتج والمستهلك)، اللذان يمثلان: العرض والطلب.

ويعتبر السوق بمفهومه الواسع أهم محور للمؤسسة الاقتصادية حيث أنها تصرف فيه منتوجاتها وخدماتها وتسمى بالعملية البيعية (السوق الأمامية)، وتقتني ما تحتاجه من عناصر إنتاج بعملية الشراء (السوق الخلفية).

1.1. سوق البيع: ونقصد به السوق الذي تعرض أو توزع فيه المؤسسة، منتوجاتها.

2.1. سوق الشراء: وهو السوق الذي تلجا المؤسسة إليه لتوفير عناصر الإنتاج، وكذا الخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية ويمكن تقسيم هذا السوق إلى:

1.2.1. سوق التموين:

وهو السوق الذي تلتقي المؤسسة مع الموردين، عارضو المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية.

2.2.1. سوق السلع والخدمات:

حيث تحتاج المؤسسة إلى شراء سلع وخدمات لها علاقة بتحسين وضمان العملية الإنتاجية بالمؤسسة، فمثلا تحتاج المؤسسة إلى، تجهيزات مكتب، خدمات محاسبية، استشارات، تأمين الكهرباء، الهاتف، الماء، مواد تنظيف... إلخ.

3.2.1. سوق العمل:

ونعني به اليد العاملة والمستعدة لقبول عروض المؤسسات المختلفة، ويكون هذا السوق منظم من خلال مؤسسات ومكاتب التشغيل، ويرتبط سوق العمل بالنسيج الاجتماعي والديموغرافي والثقافي وفي المجتمع.

4.2.1. سوق المال:

ويتمثل أساسا في المؤسسات النقدية والمالية وأسواق رؤوس الأموال (البورصات)، وتعتبر هذه المؤسسات والأسواق المالية كوسيط مالي بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي أي أصحاب المؤسسات والمدخرين أو المضاربين.

وتقسم المنافسة التي يقسم السوق على ضوئها إلى:

- سوق المنافسة الكاملة (عارضين كثر وطالبين كثر).

▪ سوق الاحتكار التام (عارض واحد وطالبين كثر).
▪ سوق احتكار القلة (عارضين محدودين وطالبين كثر).
▪ سوق احتكار مزدوج (عارض وحيد وطالب وحيد). [81]

2. وسائل النقل:

وتمثل وسائل النقل في كل ما تحتاجه المؤسسة ليضمن تحقيق عملية نقل وتوزيع المنتجات، وكذا توريد كل عناصر الإنتاج، وما تحتاجه المؤسسة من وسائل نقل العمال وموظفي المؤسسة.

أما بخصوص النقل الجوي أو البري أو البحري، فيلزم ذلك توفير منشئات قاعدية كبرى كالموانئ والمطارات والجسور والطرق.

3. وسائل الاتصال:

وتشكل وسائل الاتصال جزءا أساسيا من محيط المؤسسة القريب، فتوفر وسائل الاتصال تمكن المؤسسة من إيصال المعلومات للأسواق وكذا تجميعها.

وما يميز وسائل الاتصال هو النمو المتسارع ما يحتم على المؤسسة إدخال كل التحسينات التي من شأنها أن تحقق اتصالا فعالا داخل وخارج المؤسسة، هذا النمو يعبر عنه بالأهمية الجديدة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات(TIC).

ومن هذه الوسائل، البريد، الهاتف الأنترنت الشبكات الداخلية، الصحف، القنوات... الخ.

4. الإدارات والهيئات الوصية:

إن المؤسسة مها كان نوعها وطبيعة نشاطها فإنها مرتبطة بهيئات أخرى عادة ما تكون حكومية ويتمثل دورها في ضبط قطاع العمل، وتشريع القوانين الخاصة بالمؤسسة من إنشائها إلى تحديد طريقة عملها.

وقد تنشأ على سبيل المثال وزارة خاصة بنوع معين من المؤسسات، كوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛ وفي الأصل فإن هذه الهيئات تعمل على دفع وتطوير وضمان نجاح المؤسسة، كما يمكن أن تكون الهيئة نقابية مطالبة بحقوق العمال وتحسين وضعيتهم.

إن أهم الهيئات الأساسية التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتمثل في:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والمديريات التابعة لها.
- الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني لضمان القروض.
- الوكالة الوطنية ودعم وتشغيل الشباب.
- المنظومة البنكية.
- اللجنة الولائية للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط العقار[82] (CALPIREF) .

المحور الرابع عشر:

المحيط الخارجي البعيد للمؤسسة

المحور الرابع عشر: المحيط الخارجي البعيد للمؤسسة:

أولا- مكونات محيط المؤسسة الخارجي البعيد:

ونختصر هذا الجزء من المحيط أو البيئة كجزء من نظام تفاعل المؤسسة وفقا لنموذج "**IPEMER**" ويحوي هذا النموذج على:

مدخلات (Intrants:)، **الطريقة** (Procédé:)، **مخرجات** (Extrants:)، **المهمة** (Mission:)، **البيئة** (Environnement:)، **التغذية العكسية:** (Rétroaction).

إن هذا النموذج يجعل من عنصر البيئة جزءا هاما من عناصر المؤسسة ومكوناتها، إذا نظرنا للمؤسسة كنظام تتفاعل أجزاؤه الواحد مع الأخر، وتقسم البيئة إلى ثمانية أقسام رئيسة تضم أجزاء المحيط الخارجي البعيد للمؤسسة وهي"**PLESCETE**":

(السياسي والقانوني: Légal et Politique).

(الاقتصادي: Economique).

(المجتمع والثقافة: Social et Culturel).

(التكنولوجي والإيكولوجي: Technologies et Ecologies).

1. الجانب السياسي والقانوني (التشريعي) politique et legal PL:

إن درجة الاستقرار السياسي هي مؤشر على درجة الثقة التي يوليها قطاع الأعمال للسلطات العمومية ومصداقية التزاماتها واستقرار تشريعاتها، فالاستقرار السياسي هو ضمانة ضد مخاطر المصادرة، ... إلخ.

وعادة ما يكون الاستقرار السياسي يتماشى جنبا إلى جنب مع الاستقرار الأمني، وإلى جانب الاستقرار السياسي فإن دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التشريعات التي تحمي القائمين عليها والعاملين فيها يحفز بيئة العمل، ويهيئ الفرصة لاستمرارية هذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير من خلال إضافات تنموية ونوعية لهيكلة الاقتصاد بالعموم، وما تشكله من ثقل في توظيف اليد العاملة، والمساهمة في الحد من البطالة.

والبيئة القانونية الإيجابية تُحفز على العمل وتنهض بالقائم منه- وبمعنى آخر بيئة تشريعية بناءة ومناسبة للتطوير[83].

إن التشريعات الضريبية المجحفة مثلا، تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأعباء تجعل منها محكومة لثقل الهم الضريبي لا أولوية التطوير والتحفيز على الإنجاز والإبداع.

إن ثبات القوانين لمدد كافية لا تقل عن العشر سنوات يساعد على العمل باستقرار أكبر، وحالة التذبذب التي تعيشها القوانين وخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل تعكس عدم دراسة كافية لمشاريع القوانين قبل تقديمها.

إن تلافي هذا الأمر يكون باستشارة أكبر عدد من المتخصصين قبل وضع القانون قيد العمل لدراسته دراسة كافية، وإقرار مبدأ الشفافية وتفعيله يختصر الكثير من حالات عدم الثقة بين مقدر الضريبة والمشرع من جهة وبين المكلف من جهة أخرى.

2. الجانب الاقتصادي E (Economique):

إن التغير السياسي و القانوني للبيئة يتعلق بالتغير الاقتصادي الذي بدوره يتمثل في كثير من العناصر منها:

نسبة البطالة، ارتفاع الأسعار و نسبة التضخم للاستثمارات العامة و الخاصة، التجارة الخارجية....

ودرجة الاستقرار الاقتصادي تتعلق بمدى وضوح السياسة الاقتصادية المنتهجة ممثلة في مدى واقعية النظام الضريبي واعتداله، السياسة النقدية المنتهجة، كفاءة الجهاز المصرفي واستقلالية السلطة النقدية ومصداقيتها، الضمانات الممنوحة لإمكانية تحويل الأرباح المحققة، استقرار واعتدال التعريفة الجمركية، قدرة السلطات على التحكم في التضخم.

ويرتكز الاقتصاد على ما يسمى بالهياكل القاعدية أو البنية التحتية، ممثلة في:

الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات، الجسور، المواصلات السلكية من هاتف، تلكس وأنترنت؛ لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات يتوقف على مستوى أدائها ومدى تطورها، كما أن توفرها بالحجم و المستوى الملائم يساهم في تقليص التكاليف الأولية للاستثمار وتمكينه من الانطلاقة السريعة.

إن القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني تتعلق بمستوى إدارة الاقتصاد لتمكينه من النمو والتصدي للتقلبات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.

3. الجانب الاجتماعي والثقافي C،S (sociale et culturel):

إن العنصر الاجتماعي و الثقافي يتمثل في العادات و السلوكيات للمجموعات الإنسانية و قيمهم و التي تمثل العنصر الجوهري للمؤسسة.

4. الجانب التكنولوجي[84] T (Technologique):

العنصر التكنولوجي يعتبر عنصرا فعالا و مؤشر الصفة مباشرة على عمليات المؤسسة ونشاطها، فعلى المؤسسة لن تكون على علم بكل الاكتشافات التكنولوجية لكي تحقق موقعا ملائما بالنسبة لمنافسيها، إذ نعيش حاليا ثورات إلكترونية آلية، والتطور التكنولوجي يفرض على المؤسسة أن تخصص مبالغ مالية للبحث والإبداع.

وهكذا، فقد أضحى المحيط التكنولوجي للمؤسسة يتصف بالتسارع والتعقيد، وهو ما يستوجب على المؤسسات أن تكون يقظة تجاه هذا المحيط، وهو ما يعني المتابعة المستمرة، ليس فقط للتكنولوجيات الموجودة حاليا في مجال نشاطها، بل والمتوقع إدخالها لاحقا من قبل منافسين موجودين أو منافسين محتملين، وذلك من خلال متابعة أنشطة البحث القائمة.

ولذلك نجد المدافعين عن الذكاء الاقتصادي يمزجون بين مراقبة المحيط والتجسس الصناعي. ولا شك أن هذه المهمة أصبحت أكثر صعوبة بعدما أخذت المنافسة بعدا عالميا، وأصبح المنافس نفسه غير معروف.

ونود أن نشير إلى العلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع البحث العلمي، إذ يعتبر الانفصام بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده الاقتصاد الجزائري من

أهم معوقات التنمية التي يجب التصدي لها وإيجاد الإجراءات العملية لتداركها. فكل الدول الصناعية إنما تقدمت بالمزاوجة بين هذين القطاعين، من خلال استراتيجية تعاون وتكامل[85].

إن تثمين القدرات الوطنية لا يتوقف عند تخصيص الموارد الضخمة وتوفير التجهيزات في مخابر البحث الجامعية وغير الجامعية، بل لابد من منحها الفرص لإبراز مجهوداتها ونتائج أبحاثها في الميدان. وقبل ذلك يجب إعطاء الاعتبار اللائق للباحث ومنحه التحفيزات ومختلف التسهيلات بحيث يشعر بأن وظيفته البحثية هي أرقى الوظائف وأهمها في المجتمع.

5. الجانب الإيكولوجي E (Ecologique):

تهتم الإيكولوجيا بالعلاقات بين الكائنات الحية والمحيط، حيث إن التوازنات القائمة في الماضي بين المكونات المختلفة للمحيط أصبحت معرضة للاختلال ومن ثمة للخطر، وفي هذا السياق نذكر مثلا الضجيج في مناطق محددة يتسبب في خلق التوتر العصبي. الموانئ، المطارات، الطرق السريعة والتي يكون لها الأثر السلبي على الإنسان والحيوان، والنبات وكذلك التلوث الصناعي في الوديان والأراضي الفلاحية.

إن التأثيرات السابقة على المحيط تتطلب رد فعل منظم بتفادي هذه السلبيات أو الحد منها و التقليل منها، لهذا فان الاهتمامات الحالية أدت إلى اتخاذ جملة من

الإجراءات منها استعمال أوسع للبنزين بدون رصاص، استعمال التعبئة غير المضرة للمحيط، الرقابة على الدخان والنفايات...

ومن بين أهم أقسام البيئة الإيكولوجيا وهو كل ما يتعلق بعلاقة المؤسسة بالكائنات الحية في محيطها، الشيء الذي فرض على المؤسسات الحد بل ومعالجة إشكاليات التلوث، وهدر الثروات وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، وإعادة صياغة وظائف المؤسسة بما يتماشى والحفاظ على البيئة، والبحث عن وظائف تعمل على إزاحة التلوث البيئي الصناعي والمائي والهوائي؛ والتفكير في اعتماد نظم للتأهيل البيئي لتعزيز الانتماء لمفهوم التنمية الشاملة والمستدامة.

ثانيا- البيئة الدولية:

شهدت عشرية التسعينات من القرن العشرين مجموعة من المتغيرات والأحداث على المستوى العالمي، ولقد انعكس كل ذلك على أداء اقتصاديات معظم الدول النامية.

وأنجبت تلك المتغيرات والأحداث نظام تجاري عالمي جديد يتصف بالتغير المستمر والمنافسة العالمية والجمع بين المحلية والإقليمية والعالمية بما يستدعي الكيانات الجزئية والكلية التأقلم مع ذلك، وتقود هذا النظام التجاري المنظمة العالمية للتجارة.

كما أن بروز الشركات الدولية النشاط و تراجع الدور الوطني للمؤسسات يحتم تشغيل عقول ذات مهارة ومعرفة عالمية للوصول إلى الأسواق الدولية بأقل التكاليف وأعلى جودة عن طريق تحقيق المزايا التنافسية.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا منفتحا على العالم، مما يجعل التساؤل يثور حتما عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتصدير[86].

المحور الخامس عشر:

التفاعل الإيجابي للمؤسسة في محيطها.

المحور الخامس عشر: التفاعل الإيجابي للمؤسسة في محيطها.

أولا- نجاح المؤسسة مرهون بتوافقها الإيجابي مع محيطها:

إن نجاح المؤسسة يتوقف نجاحها على مدى ملائمة المحيط لها، فالمحيط النموذجي يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها ويسهل التفاعل أو التعاطي الإيجابي بينها وبين محيطها "ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسة بطبيعة محيطها لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة بمواكبة تحولات المحيط المحلي والدولي"[87].

ثانيا- التفاعل الإيجابي للمؤسسة مع سوق العمل:

تحتاج المؤسسة إلى المورد البشري، فهي تلجأ قبل وأثناء وبعد إنشاء المؤسسة، إلى سوق العمل؛ ويعني ذلك تشغيل اليد العاملة بشتى أنواعها، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، والمساهمة في زيادة الأجور من خلال التشغيل.

ثالثا- موازنة ميزان المدفوعات:

إن سلامة الجهاز الإنتاجي، من خلال الأداء الجيد للمؤسسات، يجعل السوق المحلية في وفرة من السلع والخدمات التي تشبع رغبات المستهلكين، داخل الوطن، وتغري المستورد الأجنبي وإن تحقيق الاكتفاء الذاتي، يمكن الدولة من الحد من وارداتها والشروع في عملية التصدير، وبالتالي المساهمة الفعالة في موازنة العجز في ميزان المدفوعات.

رابعا- استقرار الأسواق ومستوى الأسعار العامة:

ويتحكم في استقرار الأسواق، كلا من العرض والطلب، والمؤسسة الإنتاجية تساهم في زيادة العرض في الأسواق، حتى يصل إلى مستويات الطلب الإجمالي في السوق، ويتطلب ذلك من المؤسسة دراسة دقيقة لما يحتاجه السوق من خلال الأبحاث التسويقية الرامية إلى معرفة طبيعة كل سوق؛ واستقرار الأسواق واتصافها بالمنافسة التامة، هو دور رئيسي من أدوار المؤسسات الاقتصادية وهو ما ينعكس على تحسين المستويات العامة للأسعار وحماية الاقتصاد من شبح التضخم.

خامسا الأثر الاجتماعي والتكويني والثقافي للمؤسسة:

لا شك أن التوازن والاستقرار الاقتصادي، يقضي على عدة ظواهر اجتماعية سلبية؛ كالفقر، والآفات الاجتماعية المختلفة، فالمؤسسة الاقتصادية تسهم وبشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة الأسر، وهو ما ينعكس إيجابا على المشاركة في بناء النسيج الاجتماعي واستقراره؛ بل إن الشريحة العمالية على اختلاف مستوياتها، وبما تتلقاه من تكوين وتأهيل ورسكلة بالمؤسسة، يكون له دور كبير في تشكيل ثقافة مبنية على العلم والمشاركة في بناء الأمم والمجتمعات.

سادسا- إجراءات تحسين محيط المؤسسات الاقتصادية:

هناك جملة من الإجراءات تتبعها الدولة والمؤسسة على حد سواء لتحقيق التوافق الإيجابي بين المؤسسة ومحيطها وتتمثل هذه الآليات الإجرائية في النقاط الآتية:

1. إنشاء وتطوير الهياكل القاعدية (البنى التحتية)، التي يرتكز عليها الاقتصاد بصفة عامة، والجهاز المؤسساتي بصفة خاصة.
2. تطوير قطاع النقل و تحسين مستوى البنية الأساسية له من طرقات وموانئ بحرية وجوية.
3. ضبط الأسواق وتنظيمها وحمايتها من السوق الموازية، ومن عملية الإغراق الأجنبي.
4. تجديد و توسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية و السعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
5. مراجعة الإطار القانوني والتشريعي في اتجاه تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. مراجعة التشريع الجزائري قصد ملاءمته مع التشريع الدولي و الذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي.
7. ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.
8. إصلاح المنظومة البنكية والمالية للتناغم مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل والسعي إلى إنشاء بنوك تجارية متخصصة في تمويل هكذا مؤسسات.
9. التفكير بجدية في تفعيل الوساطة المالية عن طريق البورصة، وما توفره من مزايا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10. تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصادية.

11. الحفاظ على البيئة حيث أن أي نمو اقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية، وهو ما تفرضه أبجديات التنمية المستدامة.

12. العمل على ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجال البحث العلمي، من جامعات ومخابر بحثية وغيرها.

المحور السادس عشر:

المؤسسة الاقتصادية وأبعاد الاستدامة

بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة

المحور السادس عشر: المؤسسة الاقتصادية وأبعاد الاستدامة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة

أولا- جدلية المؤسسة والاقتصاد:

يقتضي تتبع المسار الاقتصادي لأي دولة ما، الحديث عن جهازها المؤسساتي، وبصورة أدق عن وضع المؤسسة في القطاعات المختلفة، ومن ثم فإن رسم السياسات الاقتصادية وبناء الخطط والاستراتيجيات مرهون بوضعية المؤسسات في القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والخدماتية. والمؤسسة مهما كانت طبيعة نشاطها تعتمد في تحقيق نجاحها على أمرين اثنين:

- استغلال الموارد استغلالا أمثلا (رأس مال، مواد أولية، رأس مال بشري...).
- تحقيق أكبر فائض في الإنتاج وبأقل التكاليف.

وحتى لا تكون المؤسسة هي الاقتصاد عينه، أو خشية اختصار الاقتصاد في مجموع المؤسسات فإننا نفترض وجود "**حاضنة**"[88] ترعى هذه المؤسسات تسمى بالاقتصاد..!

ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية في الدولة تعمل على تقوية الجهاز المؤسساتي وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن:

1. السياسة النقدية: تهدف إلى توفير الكتلة النقدية اللازمة لتمويل الاقتصاد عن طريق أحد أدوات السياسة النقدية ولتكن إعادة خصم الأوراق التجارية، يعني ذلك قبول تمويل المستثمر وتمويل المستثمر ينتهي بتمويل المؤسسات.

2.السياسة المالية: ترتكز على الضرائب كأهم إيراد في خزينة الدولة، والضرائب تفرض على المؤسسات، فتعثر أداء المؤسسات سينعكس على حجم الإيرادات الكلية للدولة.

وإذا كان الاقتصاد يقوم على إنشاء البُنى التحتية من موانئ وجسور وشق للطرقات... فإن هذه البُنى القاعدة والأرضية الأساسية لإنشاء المؤسسات وتطورها.

وهو ما يجعلنا نركز في البحث عن العلائق من منظور تنموي بين الاقتصاد (مركزا على المؤسسة) والبيئة والمجتمع.

ثانيا- أبعاد الاستدامة في البيئة:

يرتكز مفهوم الاستدامة البيئية، على التفاعل الإيجابي بين البيئة ومحيطها أخذا وعطاء. فكل ما من شأنه الحفاظ على البيئة أو حتى تنظيمها يساهم في استدامة بيئية، ومن أهم هذه الأبعاد البيئية:

- استخدام الموارد الطبيعة غير الملوِثة للبيئة، للحد من النفايات السامة والمخلفات الضارة بالكائنات الحية.
- البحث عن موارد الطاقة الخام القابلة لإعادة الاستخدام (التجديد).

- حماية الكائن الحي (إنسان، حيوان، نبات).

إن الحفاظ على البيئة لا يقتصر على احترام أنظمتها الحيوية، بل يتعداه إلى خلق وإيجاد أنظمة بيئية، تستند إلى دراسات علمية دقيقة؛ كالمحافظة على جنس معين من الحيوان، أو فصيلة محددة من النبات؛ أو الحد من ظاهرة التصحر... الخ.

ثالثا- أبعاد الاستدامة في المجتمع:

تهتم أبعاد الاستدامة في المجتمعات باعتماد أنماط استهلاكية للأفراد، تماشى والحفاظ على صحتهم وتلبية حاجياتهم ورغباتهم، والحفاظ على البيئة التي يسكنه المجتمع والعمل على توجيه المجتمعات نحو الأبعاد التنموية البيئية المختلفة.

والتنمية المستدامة بالمجتمعات تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث: "الاقتصادية والاجتماعية والبيئة". ومن أهم العوامل التي تبنى عليها التنمية المستدامة في المجتمعات ما يلي:

- الهوية.... المرتبطة بمعتقدات المجتمع وثقافاته المتعددة.

- الاستقرار.... وهو ثمرة الأمن في أي مجتمع، من الأمن السياسي إلى الأمن الغذائي.
- العدالة.... وتحقق باحترام القوانين والتشريعات من الرئيس إلى المرؤوس، لتعيش المجتمعات العدالة الاجتماعية في أرقى صورها.
- مراعاة الفئات المحرومة... الفقيرة والمحتاجة.
- حقوق الأجيال.... فعلى المجتمع رعاية مستقبل المجتمعات القادمة. فحقنا في الرفاه ظلم اجتماعي إذا ألغى حق غيرنا في العيش.

رابعا- أبعاد الاستدامة في المؤسسة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أهدافها المتمثلة أساسا في الربح وتعظيمه، من خلال زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف، وبناء خطط واستراتيجيات تبلغ هدفي التطوير والتنمية الشاملة.

وتمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

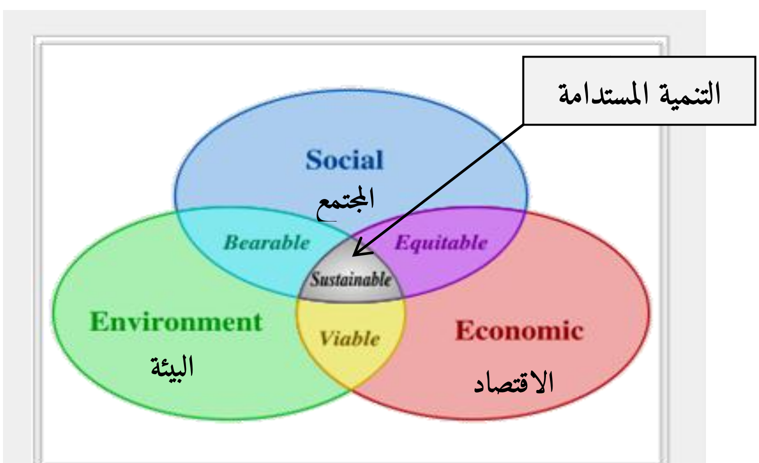
إن تطوير الإنتاج بمعزل عن النتائج المؤثرة في البيئة، وخاصة السلبية منها، يلغي مفهوم الاستدامة في المؤسسة، وبالتالي على المؤسسة المزاوجة بين هدف التنمية وهدف الحفاظ على البيئة المحيطة ليتشكل البعد التنموي المستدام، ومنه على المؤسسة السعي إلى:

- الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة.
- العمل على إنتاج سلع وخدمات تحقق الإشباع والرفاه للمستهلك.
- موائمة السلع والخدمات المنتجة للأنظمة البيئية.
- استخدام الطاقة المتجددة للحد من التلوث.
- تحديث وظائف المؤسسة الأساسية، وتنميطها بما يتماشى وأبعاد التنمية المستدامة.

والشكل الآتي يوضح العلاقة بين المجتمع والاقتصاد والبيئة:

الشكل رقم: (04)

العلاقة بدقة بين المجتمع والاقتصاد والبيئة[89]



المصدر[90]:

Naida Ademovic, Sustainable Development and Concrete Bridges, Conference: XVII International scientific university, Conference by Construction and Architecture, October 2018, At: Sofia, Bulgaria, p3.

خامسا- شرط ضمان نجاح التنمية المستدامة:

ولنجاح عملية التنمية المستدامة لابد من ارتباط هذه المحاور وتكاملها نظراً للارتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والمجتمع؛ والحيز المشترك بين الأبعاد الثلاث يمثل التنمية المستدامة، وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة والتي تعتبر من العمليات طويلة الأمد .

إن فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة أفضل مما كانت، فإذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأداه دون استنزاف المواد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعياً. [91]

فالتنمية المتواصلة مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على المخزون من الموارد الطبيعية المتاحة لدى المجتمع ويستحدث بدائل نظيفة له، لا تدمر البيئة[92].

المراجع والإحالات:

[1] - Michel Bialès, Remi Leurion, Jean-Louis Rivaud, L`Essentiel sur L`Economie, (4éme Edition, BERTI Edition, Alger: 2007). P 12.

[2] - Economic System.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (الدار الجامعية، القاهرة: 2000م)، ص 55.

[4] - مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، (كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة: 2007م)، ص 25، 26.

[5] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 55، 56.

[6] - مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 62-64.

[7] - State Capitalism.

[8]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1981م)، ص 798، 799.

[9] - عبد الواحد كرم، معجم مصطلحات الشريعة والقانون، (؟، 1995)، ص 44.

[10] - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، (؟، الإسكندرية: 1993م)، ج2. ص 321.

[11] - Mixed Economy System.

[12] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 79.

[13] - محمد عمر شابرا، ما هو الاقتصاد الإسلامي، (ط 2، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة: 2000م)، ص 40.

[14] - للاستزادة ينظر: محمد عمر شابرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، ترجمة محمد زهير السمهوري، (المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، عمّان: 1996م)، ص ص 268-273.

[15] - سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، (ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1996م)، ص ص 54-58.

[16] - سعيد سعيد مرطبان، مدخل للفكر الاقتصادي الإسلامي، (ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت: 1996م)، ص 63.

[17] - ينظر: عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، (دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة: 2004م)، ص8.

[18] - عبد الله ساقور، مرجع سابق ص ص 96-105.

[19] - جون كينث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (منشورات عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر 2000م). ص 344.

[20] - نفس المرجع السابق، ص 45.

[21] - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، (ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الجزائر: 2005م)، ص8، 9.

[22] - تسمى أحيانا بنظرية السعر، أو الاقتصاد الوحدوي.

[23] - منشورات جامعة الملك فيصل بالأحساء، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية الإدارة، المملكة العربية السعودي. ص 3.

[24]- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، (الجزائر، دار المحمدية العامة: 1998م) ص9.

[25] - نفس المرجع، ص 10.

[26] - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، (ط4، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الجزائر: 2002)، ص24.

[27] - عمار صخري، اقتصاد المؤسسة (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية2006) ص24، 25.

[28] - "BIT"، "International Labour Office " مقره بجنيف، والمكتب الدولي للعمل هو الأمانة العمل لمنظمة العمل الدولية "The International Labour Organization". على الخط، 17-08-2015م، http: //www. ilo. org/global/lang--en/index. htm

[29]- C. Bialè et autres, Dictionnaire d'économie, (Edition Foucher, Paris: 1999), p 232.

[30] - عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص ص 11، 12.

[31] - الإطار الإيكولوجي: وهي علاقة المؤسسة بالكائنات الحية، وكذا كل عناصر الطبيعة من أرض وبحار... الخ.

[32] - اقتصادي فرنسي معاصر له كتاب نشر سنة 1990 بعنون" Manuel évaluation des entreprises".

[33] - عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق ص، 32.

[34] - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق ص 24، 25 (بتصرف).

[35] - للاستزادة ينظر: محمد ويدار، ومحمود حمدي شهاب، الاقتصاد السياسي، (الدار الجامعية، بيروت: 1989م)، ص ص53 84.

[36] - محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1985م)، ص 403.

[37] - القطاعات الاقتصادية، (على الخط)، 2020-08-16، https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed93b3c67717625af0ee2f7

[38] - غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، (دار الخلدونية، الجزائر: 2008م)، ص 18، 19.

[39] - الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، الحسابات الاقتصادية من 2000-2001؛ رقم 609، ص 15، متاح على الخط (2020-09-13): https://www.ons.dz/IMG/pdf/Les_Comptes_Economiques_2000-2011-Version_Arabe-2.pdf

[40] - لأكثر تفاصيل ينظر: الشركات التجارية، القانون التجاري، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ رئاسة الجمهورية؛ الأمان العامة للحكومة، 2007، المادة 544-840، ص ص 137-249. على الخط: https://www.joradp.dz/TRV/ACom.pdf

[41] - يمكن الاطلاع أيضا على القانون التجاري من : منشورات برتي، القانون التجاري في ضوء الممارسة القضائية، (مطبعة برتي، الجزائر 2006-2007)، ص ص 197-314.

[42] - ينظر: اسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة (ط2،)، ص؟؛ عمار صخري، اقتصاد المؤسسة مرجع سابق، ص27.

[43] - غول فرحات، مرجع سابق، ص 17، 18.

[44] - ينظر: محمد بشير علية، مرجع سابق، ص 68، 69.

[45]- Cambridge University Press 2020, (On ling), 23-10-2020 https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/start-up

[46] - بو الشعور شريفة، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد04 العدد02، ص 431.

[47] - الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، الجزائر 2014-2015، ص17.

[48] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، مرسوم تنفيذي رقم:20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، ، العدد55، ص ص 10-12.

[49] - مارك دودجسون وديفيد كان، مارك دودجسون وديفيد كان، الابتكار، ترجمة زينب عاطف سيد(مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر القاهرة : 2014م)، ص 105،106.

[50] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، مرجع سابق، ص 12، 13.

[51] - ينظر: محمد بشير علية، مرجع سابق، ص 09، 162.

[52] - هنري فايول"Henri Fayol" (1841- 1925م) اقتصادي فرنسي وهو أحد علماء الإدارة الكلاسيكية، عمل مديراً تنفيذياً لشركة صناعية صغيرة في فرنسا، ومن خلالها

نال خبرته العملية التي قادته إلى النجاح في مجال الإدارة الصناعية، وعمل على تطوير منهجية النظرية الإدارية، ووثق ذلك في كتابه المشهور الإدارة العامة والصناعية عام 1916م.

[53] - غول فرحات، مرجع سابق ص 17، 18.

[54] - ينظر: أحمد طرطار، الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة، (بن عكنون الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، 2001م)، ص ص 28-35.

[55] - ساموبلسون، نورد هاوس، علم الاقتصاد، (لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2006م)ص، 396.

[56] - للاستزادة ينظر: مشروع الرؤية العالمية للغابات لعام 2050، التمويل والتنمية، ديسمبر 2003، ص 40، 41.

[57] -محمد رفيق الطيب، مدخل لتسيير، (ديوان المطبوعات الجامعية، OPO، الجزائر: 2006م)، ص 21.

[58] - مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، الخلفية والركائز، (مقتطفات من مسودة الوثيقة التحضيرية أكتوبر 2005) (على الخط)، http: //vb. arabsgate. com/archive/index. php/t-451656. html، 2008/08/03.

[59] - ينظر: دانييل كوفمان، وآرت كرائي، وبابلو زيدو لوباتون، تحسين التنظيم والإدارة من التشخيص إلى التنفيذ، التمويل والتنمية، جوان 2000، ص ص: 10- 13.

[60] - دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، (مصر: الدار الدولية للاستثمارات، 2000م)، ص107.

[61] - ناصر دادي عدون، المؤسسة اقتصادية موقعها في الاقتصاد، وظائفها وتسييرها، (دار المحمدية العامة، الجزائر: ؟)، ص 259.

[62] - غول فرحات، مرجع سابق، ص 129، 130.

[63] -J. F. Soutenain, P. Farcet, organisation et gestion de l'entreprise, (Berti éditions, Alger, 2007), p270.

[64] - عادل محمد زايد، إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كلية التجارة جامعة القاهرة، موقع كتب عربية، 2003، ص45.

[65] - مصطفى العبد الله الكفري، التنمية البشرية والتنمية المستدامة، الحوار المتمدن، العدد: 628 – 2003/10/21.

[66] - زكي خليل المساعد، التسويق في المفهوم الشامل، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م)، ص18

[67] - محمد فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م)، ص10.

[68] - PH. Kotler et B. Dubois: Marketing MANAGEMENT, (9ème Edition ,PARIS: Publi-Union, 1997), P31

[69] - بن دريميع السعيد، تخطيط التسويق في المؤسسة، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998م، ص 22.

[70] - عبد السلام أبو قحف، التسويق مدخل تطبيقي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002 م)، ص29، 30.

[71] - زكي خليل المساعد، التسويق في المفهوم الشامل، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م)، ص38.

[72] - للتوسع أكثر ينظر: ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، (عمان: دار وائل، 2002). ، ص ص 96-99.

[73] - فوزي محيريق، استراتيجيات المزيج التسويقي في المصارف الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(CPA)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004م، ص12.

[74] - ينظر المحور الثالث ص 26.

[75] - "بروندتلاند" رئيسة وزراء النرويج ومديرة منظمة الصحة العالمية سابقا.

[76]- بارثا داسجوبت، ترجمة: أمين علي، ثروات الأمم المفقودة، 2010/02/19، (على الخط)،
http: //www. project-syndicate. org/commentary/dasgupta1/Arabic

77 - "Sustainable development is development that meets "the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs".

[78]- للاستزادة ينظر: نزار قاسم محمد، التنمية المستديمة فكرة حديثة لقرن جديد، جريدة المدى، بغداد، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون، 08 سبتمبر 2007.

[79]- ينطبق هذا الكلام على المؤسسة المملوكة 100%، للدولة أما المؤسسات العمومية ذات أسهم فسيسعى مساهميها إلى الربح أساسا لتحقيق أعلى عائد على أسهمهم.

[80]- ظهرت التأمينات في ألمانيا بطلب من مستشارها بسمارك وفي بداية القرن 20 ظهرت المطالبة بحقوق العمال على يد حزب العمال البريطاني عندما أعتلى سدة الحكم. ينظر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، اقتصاد المؤسسة، ص 21.

[81]- نفس المرجع، ص102.

82 - Comité d'Assistance à la Localisation et à la Promotion des Investissements et de la Régulation du Foncier.

[83]- ينظر: خوله فريز النوباني، المؤسسات الصغيرة والدعم التشريعي، جريدة الغد الأردنية، 2007/8/10.

[84]- عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص ص 34-40

[85]- رحيم حسين، المؤسسة الاقتصادية وتحديات المحيط التكنولوجي " تشخيص واستراتيجيات"، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد بجامعة الأغواط " 23/22 أفريل 2003.

[86]- وصاف سعيدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية الأغواط 8- 9 أفريل2002.

[87]- ناصر مراد، شروط نجاح اتفاق الشراكة الأوروجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية محكمة، السنة الخامسة، العدد 37، 2008.

[88]- نظام الحاضنات هو توفير الجو المناسب للمؤسسة خلال سنوات تأسيسها مثل: (خفض الضرائب أو إلغائها، توفير القروض متوسطة وطويلة الأجل، عند التأسيس وأثناء الدورة الإنتاجية.... الخ، وقد أثمر هذا النظام في التأثير على نجاح واستمرار المؤسسات الناشئة، في الدولة التي اعتمدت هذا النظام كفرنسا مثلا).

89 - Wikipedia, Sustainable development, Scope and definitions,(on ling), http: //en. wikipedia. org/wiki/Sustainable_development. 05/03/2008.

[90]- Naida Ademovic, Sustainable Development and Concrete Bridges, Conference: XVII International scientific university, Conference by Construction and Architecture, October 2018, At: Sofia, Bulgaria, p3..

[91]- ينظر كذلك: محسن محمد إبراهيم، العمارة المستدامة، المؤتمر العلمي الأول حول العمارة والعمران في إطار التنمية، تونس، جامعة المنوفية، ؟.

[92]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002)، ص 182.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات

مدخل لاقتصاد المؤسسة

الدكتور: فوزي محيريق بن الجيلاني

faouzihidaya@gmail.com

2020